الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات وتطبيقات في أصول النحو

دروس عبر الخط منصة مودل(Moodle)

الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219

الفئة المستهدفة: السنة الثانية ليسانس

التخصص: دراسات لغوية نظرية

المقياس: أصول النحو

نوع الدرس: تطبيق

المعامل:01

الرصيد: 02

أ . معلومات عن الأستاذة: / بوعيشاوي فايزة؛ أستاذ مساعد صنف

ب . منصات المناقشة:

. منتدى الأرضية الرقمية مودل (**Moodle**)؛ الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219 الإجابة عن كل استفسار له صلة بالدرس، بشرط ألاّ يتجاوز 48سا التي أعقبت الدرس.

. البريد الإلكتروني faizabphy@gmail.com ؛ الإجابة عن كل استفسار له صلة بالدرس، بشرط ألاّ يتجاوز 48سا التي أعقبت الدرس.

السنة الجامعية 2022 . 2023

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات

1 . فهرس الموضوعات..... ص. 01

2 . مقرر مقياس أصول النحو..... ص. 03

3 . المصادر و المراجع ..... ص. 05

4 . مدخل إلى أصول النحو..... ص.06

4 . 1 . تعريف النحو لغة:..... ص.06

2 . 2 . تعريف النحو اصطلاحا:..... .. ص. 06

2 . 3 . نص التطبيق تحليله..... ص. 07

2 . 4 . مصطلح أصول النحو:..... ص. 08

4 . 2 . 1 . تعريف كلمة أصول لغة..... ص. 09

4 . 2 . 2 . تعريف أصول النحو اصطلاحا:..... ص. 09

4 . 2 . 3 . نص التطبيق وتحليله:..... ص. 10

5 . نشأة علم أصول النحو(أصول النحو النشأة والمرجعيات) ..... ص. 12

5 . 1 . نشأة النحو العربي:..... ص.12

5 . 2 . نشأة أصول النحو..... ص. 13

6 . التأليف والتأسيس لعلم أصول النحو ورواده (ابن جني، ابن الأنباري، السيوطي)..... ص.15

6 . 1 . ابن السراج وكتابه الأصول في النحو:..... ص. 15

6 . 2 . ابن جني وكتابه الخصائص:..... ص. 16

6 . 3 . ابن الانباري وكتابه لمع الأدلة:..... ص. 17

7 . السماع مفهومه وشروطه:..... ص. 18

7 . 1 . مفهوم السماع:..... ص. 18

7 . 2 . . شروطه:..... ص. 19

7 . 3 . نص التطبيق: ..... ص. 21

Scanné avec CamScanner

8 . مصادر السماع..... ص.22
8 . 1 . القرآن الكريم ص.22
8 . 2 . الحديث النبوي الشريف..... ص.24
9 . مصادر السماع كلام العرب(الشعر والنثر)..... ص. 29
9 . 1 . كلام العرب..... ص. 29
9 . 2 . الشعر ..... ص. 29
9 . 3 . النثر ..... ص. 32
10 . القياس النحوي وأركانه(المقيس والمقيس عليه)..... ص. 33
10 . 1 . تعريف القياس لغة ..... ص. 33
10 . 2 . تعريف القياس اصطلاحا..... ص. 33
10 . 3 . القياس وأنواعه: ..... ص. 34
10 . 4 . أركان القياس ..... ص. 37
11 . استصحاب الحال ..... ص. 40
11 . 1 . تعريف استصحاب الحال لغة..... ص. 40
11 . 2 . تعريف استصحاب الحال اصطلاحا: ..... ص. 40
11 . 3 . طريقة الاشتغال به في الاستدلال النحوي: ..... ص. 41
سلسلة الأعمال الموجهة:.....ص. 43
سلسلة حلول الأعمال الموجهة (نماذج نشاطات الطلبة).....ص. 49
النموذج الأول: .....ص. 50
النموذج الثاني:.....ص. 57
النموذج الثالث:.....ص. 61

Scanné avec CamScanner

مقرر مقياس أصول النحو:

المحاضرة . 1 . مدخل إلى أصول النحو (المصطلح والمفهوم).

المحاضرة . 2 . أصول النحو النشأة والمرجعيات.

المحاضرة . 3 . مرحلة التأليف والتأسيس لأصول النحو ورواده: ابن جني، ابن الانباري، السيوطي.

المحاضرة . 4 . السماع شروطه، وأركانه، وفائدته.

المحاضرة . 5 . السماع ومصادره 1 . (القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف)

المحاضرة . 6 . السماع ومصادره 2 . (كلام العرب: شعرا ونثرا)

المحاضرة . 7 . القياس النحوي وأركانه (المقيس والمقيس عليه).

المحاضرة . 8 . القياس النحوي وأركانه (العلة والحكم)

المحاضرة . 9 . الإعراب

المحاضرة . 10 . استصحاب الحال وموقف العلماء منه.

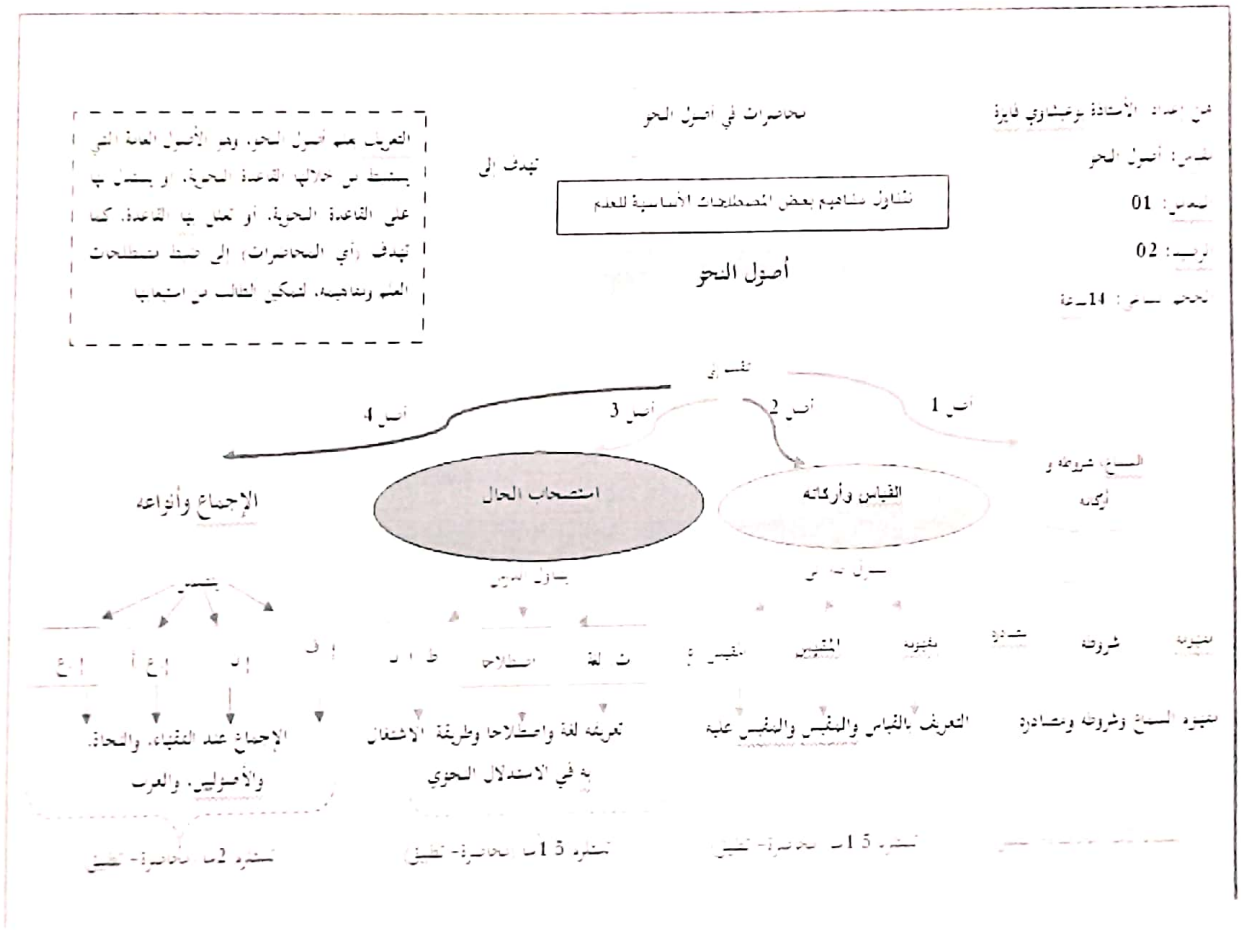
المحاضرة . 11 . الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء، إجماع النحاة، إجماع الأصوليين)

المحاضرة . 12 . نظرية الأصل والفرع

المحاضرة . 13 . الاجتهاد ومواقف العلماء منه

المحاضرة . 14 . نظرية العامل

Scanné avec CamScanner



شكل رقم . 01 . خريطة مفاهمية لأهم الأصول النحوية

Scanné avec CamScanner

المجلس العلمي
للكلية

المصادر والمراجع:

1.ابن منظور جمال الدين محمّد، لسان العرب، تح : عبد الله علي الكبير وآخران،(دط، القاهرة: دار المعارف ،دت).

2.ابن فارس أبي الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

3.مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425 هـ/2004م.

4.السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، (ط1) المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م.

5.الانباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، 1981م.

6.ابن جني أبي الفتح عثمان . الخصائص،ج1، تح علي النجار، دار الكتب العلمية.

7.ابن السراج تح: عبد الحسين الفتلي، الأصول في النحو، (ط1) مؤسسة الرسالة ، بيروت.

8.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، (ط1) دار الفكر، لبنان، 2003م.

9.عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر،2012.

10. عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

11. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

12. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، دط.دت.

13. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ط2، دار المعارف.

14. ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

15. تمام حسان، الأصول " دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو . فقه اللغة . البلاغة . عالم الكتب الحديث، 1420هـ/2000م.

16. الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مراجعة: زينهم عبد الواحد، ط1، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر، 2008.

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner

1. المحاضرة الإلكترونية 1. مدخل إلى أصول النحو: (المصطلح والمفهوم)

الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219

مصطلح النحو لغة :

جاء في حاشية (الخضري) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك أنّ للنّحو ستة معان، القصد والجهة: ك (نحوت نحو البيت)، والمثل ك (زيد نحو عمر) والمقدار ك (عندي ألف)، والقسم ك (هذا على خمسة أنحاء)، والبعض ك (أكلت نحو سمكة) وأظهرها وأكثرها الأول، وللإمام الدّاودي :

للنحو سبع معان قد أتت لغةً ... جمعتها ضمن بيت مفرد كمـــلا

قصد ومثل، ومقدار، وناحية ... نوع، وبعض، وحرف، فاحفظ المثلا[1]

ويبدو من خلال ما سبق أنّ العلماء العرب قد أحصوا للنحو معان لغوية مختلفة، وقد اتفقوا على ذكر ستة منها في مؤلفاتهم النحوية، وهي: القصد، والمثل، والمقدار، والقسم، البعض، وقد أضاف إليها الداودي معنيين آخرين هما الناحية والنوع. وهذه المعاني في مجملها تدل على معنى النحو، ولعلّ أقرب معنى لغوي لمصطلح النحو هو معنى الناحية(الجهة)، فنقول نحوت نحو كلام العرب، أي تحدثت وفق قواعد لغة العرب.

2. تعريف النحو اصطلاحا: يلحظ المطلع على المؤلفات التراثية أنّ النحاة العرب القدامى، قدّموا للنحو تعريفات كثيرة كل بحسب وجهة نظره ونذكر بعضا منها فيما يلي:

نتطرق إلى أول تعريف ذكر في كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج(ت316هـ)، حيث إنّه قال: «النحو إنّما أُريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، باستقراء كلام العرب، فاعلم: أنّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأنّ فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: باع وقام.»[2]

والمستفاد من خلال هذا القول أن المتكلّم (غير فصيح) يقلّد كلام العرب الفصحاء القدامى، ويسير على طريقة كلامهم، وقواعده، فالنحو علم استخرجه العلماء المتقدمون أمثال أبي الأسود الدؤلي، وابن إسحاق الحضرمي، وعمر بن عيسى، والخليل، وسيبويه، من خلال استقرائهم ووصفهم لكلام العرب، وهو عبارة عن قوانين وقواعد

---

[1] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، (ط1) دار الفكر، لبنان. 2003م. (15/1)

[2] الأصول في النحو، ابن السراج تح: عبد الحسين الفتلي، (ط1) مؤسسة الرسالة ، بيروت.ص.35.

Scanné avec CamScanner

تضبط كلامهم.ويبدو مما سبق أنّ النحو عند ابن السراج يشمل (الصرف والنحو) معا؛ لأنّ الفعل ممّا عينه الياء أو الواو هو باب من أبواب الصرف.

وعرّفه ابن عصفور (ت669هـ) فقال: « النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.»[3]

و هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن التعريف السابق فهو يشير إلى أنّ النحو أستخرج من كلام العرب بالوصف والاستقراء لمعرفة العناصر الصغرى التي يتألف منها كلام العرب.

نص التطبيق:

« **[النحو]** هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه وإعرابه وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها.» **ابن جني . الخصائص . ج1 . ص. 34.**

تحليل النص:

استهلّ ابن جني تعريفه بمعنى لغوي أصيل للفظ النحو وهو "انتحاء" أي القصد أو الناحية، وهو يعني بذلك السبيل الذي يسلكه المتكلم في كلامه، ثمّ مثّل ابن جني بأمثلة هي من صميم علم الصرف كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وفي حقيقة الأمر يبدو أنّ هذه الأمثلة ذات علاقة وطيدة بتركيب الكلام وتأليفه، ولهذا كانت هذه المباحث تتناول متصلة ضمن مجال علمي واحد هو النحو، ولم تُتناول منفصلة عن بعضها البعض. فالمتكلم إذن يتبع سنن العرب في كلامها، وهذا من أجل أن يلحق غير الفصيح من أبناء العرب أو العجم بمن هو فصيح من فصحاء العرب.

واستنادا إلى هذا التعريف نستنتج ما يلي:

1 . أنّ النحو بهذا المفهوم الشامل، لا يقف عند حدود الإعراب والبناء، والذي لا يتعدى البحث في معرفة الأثر الذي يطال أواخر الكلمات، بل يتجاوز ذلك إلى ما يعرف بالتركيب (Syntaxe) والصرف (Morphologie).

[3] السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو . (ط1) المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م ص 38.

Scanné avec CamScanner

2 . جعل ابن جني ومن سار على منهجه النّحو ممارسة لغوية عن طريق محاكاة العرب في كلامها وطريقة بيانها عن مختلف أغراضها، فالنحو بذلك يشتمل أيضا على المستويات الصوتية والدلالية.

3 . النحو وسيلة لاكتساب الملكة اللغوية الخاصة باللغة العربية.

وهذا المفهوم الشامل للنحو يجمع بين المعرفة اللغوية النظرية وكيفية ممارسة اللغة من خلال تمثّل أنماط وأساليب الكلام التي سمعت عن العرب أو ما قيس على تلك الأساليب والأنماط.

3 . أصول النحو:

3 . 1 . مصطلح أصول النحو:

وبالنظر إلى بنية المصطلح يبدو أنّه مركّب من كلمتي أصول ونحو، فالنحو يدل على عدة معان لغوية مثلما تمت الإشارة إليه آنفا، أمّا لفظ أصول فإنّه يفيد معان متعددة أيضا نشير إلى بعض منها: يقول الفيومي في مصباحه بأنّ: « أصل الشيء أسفله وأساس الحائط أصله، واستأصل الشيء ثبت أصله وقوي ثمّ كثر، حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل الولد»[4] ويتضح من خلال هذا السياق بأنّ لفظ أصل يشير إلى عدة معان لغوية فنقول:أصل الشيء أسفله أي أصل الشجرة جذرها أو أسفلها، و أصل الشيء أوّله، وأصل الأمر بدايته.

وجمع كلمة أصل هي أصول، وبإضافتها (أي لفظة أصول) إلى لفظ "النحو" تألف مصطلح أصول النحو وهو أحد علوم اللسان العربي وأجلّها قدرا ينظر في القواعد والأصول الأولى التي قام عليها صرح النحو العربي.

3 . 2 . تعريف أصول النحو اصطلاحا:

يعرّف ابن جني أصول النحو بقوله: «أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع والقياس.»[5] أمّا ابن الإنباري فيعرّفه بقوله: «أصول النحو، أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه. التي تنوعت عنها جمله وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد على يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإنّ المخلّد إلى التقليد، لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر من عوارض الشك والارتياب.»[6] ويضيف في كتابه (لمع الأدلة) فيذكر ثلاثة أصول للنحو فيقول: «أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال.»[7] فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع وكأنّه لم يرد أصلا من أصول النحو وحجة يحتج بها في النحو على رأي بعض علماء أصول النحو.

---

[4] الفيومي أحمد بن محمد بن علي . المصباح المنير، مراجعة: رمضان عبد الواحد، ط1، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر،2008 .ص.387.

[5] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 14

[6] الانباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، 1981م، ص. 80

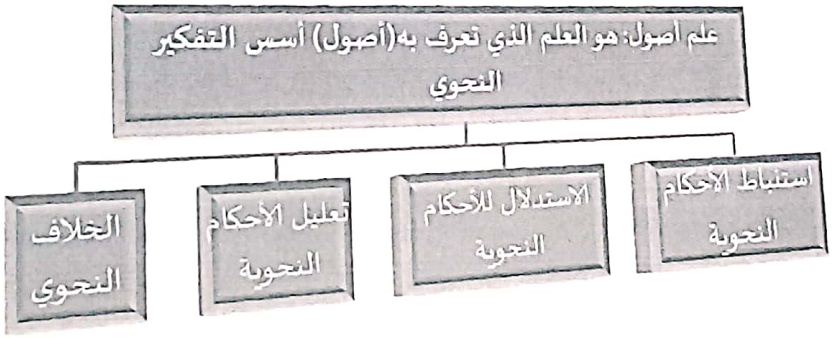
[7] الانباري، لمع الأدلة .ص.81.

Scanné avec CamScanner

ونخلص مما سبق إلى أنّ علم أصول النحو يبحث في القواعد العامة أو أدلة النحو الإجمالية على حد تعبير السيوطي. وعلم أصول النحو لا يتناول بالدراسة المسائل الفرعية والجزئية على نحو: جواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول، أو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. وتلك هي من موضوعات علم النحو لا أصوله.

فالنحاة يقومون بعدد من العمليات والإجراءات النحوية لاستنباط الأحكام النحوية، أو الاستدلال عليها، أو تعليلها، أو إظهار مواطن الخلاف فيها. فالهدف من علم أصول النحو هو معرفة الأسس (الأصول) التي قام عليها التفكير النحوي، وهذه الأسس مشتركة بين جمهور النحاة. والأصول والقواعد العامة التي بني عليها النحو العربي أربعة هي: السماع، القياس، والإجماع، والاستصحاب، وزاد عليها بعض النحاة الاجتهاد وضمن الاجتهاد يأتي الحديث عن الخلاف النحوي أو المدارس النحوي.

علم أصول النحو لا يبحث في المسألة التركيبية، وإنّما في المسلك الذي سلكه النحاة لاستنباط الأحكام النحوية أو، الاستدلال للأحكام النحوية، أو تعليلها،...إلخ.



شكل رقم. 02

Scanné avec CamScanner

نص التطبيق:

«أصول النحو:علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل (...).» الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي.ص.13.

تحليل النص:

علم أي: صناعة؛ وهي العلم الذي يحصل بالتمرّن، وله قواعد مقررة ومضبوطة، والصناعة ملكة تحصل نتيجة المران. والعرب تفرق بين الصناعة والمعرفة؛ فالصناعة تحتاج إلى تمرّن بينما المعرفة تحصّل، والفرق بينهما مثل الفرق بين تقطيع أبيات القصيدة ومعرفة وزنها وبين معرفة معاني هذه الأبيات، فالتقطيع صناعة مبينة على قواعد يتمرن المرء على تطبيقها، على حين أنّ معرفة معاني الأبيات ودلالتها يحتاج أن نتذكر ما تعلمناه دون أن تكون هناك قواعد ثابتة، فعلم العروض صناعة والمعنى المعجمي معرفة.

ويقصد بأدلة النحو هنا هي أربعة أدلة وهي : السماع، والقياس، و الإجماع، واستصحاب الحال. وقد أشار السيوطي بأنّ الإجماع والقياس لابدّ لهما من مستند من السماع كما هو الحال في الفقه، وقد ذكر بعض الأدلة غير غالبة مثل الاستقراء والاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل. أمّا قوله: " من حيث هي أدلته" بيان لجهة البحث عنها، أي البحث عن القرآن بأنّه حجة في النحو؛ لأنّه أفصح الكلام سواء أكان متواترا أم آحادا، وعن السنة كذلك بشرطها كذلك، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك، وعن إجماع أهل البلد، أي أنّ كل ما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره.

وقوله: " وكيفية الاستدلال" يقصد السيوطي إذا تعارضت الأدلة، فلابدّ أن يعرف المستدل أيّ دليل وجب أن يقدم فيقدّم السماع على القياس، واللغة الحجازية (لغة قريش) على التميمية إلاّ لمانع، أقوى العلتين على أضعفها، إلى غير ذلك..

فمن أمثلة تقديم السماع على القياس كلمة (استحوذ) مسموعة وهي مخالفة للقياس قال تعالى[استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان، ألا إنّ حزب الشيطان هم الخاسرون] المجادلة آ.19. وقياسها أن

Scanné avec CamScanner

تكون استحداد مثل " استقام واستقال " فهي مثال الأول تقدم المسموع على القياس، غير أنه لا يقاس عليه، ولا نقول (استقوم) بل (استقام)، ولا (استقول) بل (استقال)

وقوله: "حال المستدل" أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي اتصافه وشروطه وما يتبع من ذلك من المقلد والسائل

خلص مما سبق بل أن أصول النحو يعتبر بعدة صور وقياس يمكن إجازها في اللغة الآتية:

- إلمام الأحكام بالحجة القاطعة والعلل الناصعة
- الارتفاع إلى درجة المجتهد والنأي بالنفس عن حضيض التقليد الأعمى
- الإطلاع على أدلة النحو، لأن المقلد لا يفرق بين الخطأ والصواب، وإذا مر بهما، فهو في شك وارتياب ولا تخلص معلوماته

Scanné avec CamScanner

المجلس العلمي للكلية

لم ينشأ علم أصول النحو العربي بمعزل عن العلوم والمعارف التي ظهرت عند العرب في القرن الرابع الهجري، إنّه تأثر تأثرا كبيرا بأصولها المعرفية وبنيتها الثقافية حتى استقام علما خاصا ومستقلا.

قبل أن نتطرق إلى الحديث عن نشأة أصول النحو ومرجعياته، لابدّ أن نعرّج أولا على نشأة النحو العربي، مشرين من خلال ذلك إلى جهود أبرز العلماء العرب المسلمين المؤسسين للنحو.

1 . نشأة النحو العربي:

يقول محمد الطنطاوي في مُؤلفه:«نشأ النحو في العراق صدر الإسلام؛ لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثمّ تدرّج به التطوّر تمشيا مع سنّة الترقي، حتى كلمت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى. لا في نشأته ولا في تدرّجه.»[8] فالنحو العربي أصيل المنشأ، عربي المنبت، ترعرع على أيادي جهابذة العلماء العرب القدامى، أمثال علي بن أبي طالب، وأبي الأسود الدؤلي وغيرهما، فقد «قيل إنّ علي بن أبي طالب ألقى على أبي الأسود الدؤلي شيئا من أصول هذا النحو ثمّ قال له:"انح هذا النحو" فسمي الفن نحوا.»[9]

وقد كان لحن الأعاجم نطقا وفهما للغة العرب أحد الأسباب التي «(...) [حملت] القوم على الاجتهاد لحفظ العربية وتيسير تعلّمها للأعاجم، فشرعوا يتكلمون في الإعراب وقواعده حتى تمّ لهم مع الزمن هذا الفن. »[10] ويعزى تأسيس النحو وإرساء قواعده الأولية إلى أبي الأسود الدؤلي؛ حيث إنّه ورد في كثير من الروايات أنّه أول من صنف أبواب النحو، فقد ورد عن أحد الرواة هذا القول:«(...)ورأيت ما يدلّ على أنّ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ما هذه حكايته وهي أربع أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول عن أبي الأسود الدؤلي (...). »[11] ويبدو من خلال هذا المقتبس أنّ أبا الأسود الدؤلي بدأ بوضع الفاعل كأس أولٍّ للكلام العربي، ثمّ تلاه المفعول به وهكذا...، وقد نهج أبو الأسود الدؤلي هذا المنهج« فالموضوع أولا ما كثر دورانه على اللسان. ثمّ ما يليه وهكذا، ولذا قيل إنّ الموضوع أولا الفاعل ثمّ ردفه المفعول ثمّ المبتدأ والخبر وهكذا. »[12]

ونخلص مما سبق إلى أنّ دوافع وأسباب نشأة النحو العربي هي دوافع ودواع عربية إسلامية محضة ؛ إذ إنّه لم يقتبس من أيّ لغة أخرى لا في نشأته ولا تدرّجه، فقد نتج عن تضافر جهود العلماء العرب المسلمين الذين سعوا إلى

---

[8] محمد الطنطاوي، نشأة النحو العربي، وتاريخ أشهر النحاة، ص 21

[9] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 27

[10] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 26.

[11] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص.ص.30.31.

[12] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص. 21

Scanné avec CamScanner

إرساء أسسه وتعليمها ضمن أبواب خاصة بكل قسم من أقسام الكلام العربي، وذلك من أجل الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن والحفاظ على اللغة العربية الفصيحة. وبهذا كان النحو العربي ثمرة منتوج عربي خالص أنشأته العقلية الإسلامية الفذة بدوافع ودوافع إسلامية محضة.

2 . نشأة أصول النحو:

تعود نشأة أصول النحو إلى فترة زمنية مبكرة عبر الفترة التي رأى فيها بعض الباحثين فترة التأسيس لأصول النحو أو التأليف فيه؛ إذ يرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّه في «عام 95هـ حدث حادث عظيم في تطور النحو وهو الشروع في السماع المنتظم والتدوين الواسع لكلام العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ولم تتغير لغتهم، وحصل ذلك بما قام به أبو عمر بن العلاء من التجوال الواسع جدا في شبه الجزيرة العربية لهذا الغرض نفسه.»[13] ويُظهر هذا المقتبس أنّ النحويين في هذه الفترة الزمنية قد شرعوا في السماع وهو أحد أهمّ الأصول النحوية التي تستنبط به القواعد النحوية، وهذا دليل يشير إلى أنّ أصول النحو كان موجودا في تلك الفترة كممارسة من قبل النحويين.

واستمر العمل بالأصول العامة للنحو لاستخراج القواعد والأحكام النحوية إلى ما بعد « الفترة التي تبدأ بابن أبي إسحاق وأبي عمر بن العلاء فترة النمو الشامل والعميق للنحو بعد فترة التأسيس التي يمثلها أبو الأسود وأصحابه الذين أخذ عنهم ابن أبي إسحاق وأبو عمرو.»[14] إذ إنّه و« بمجيء الخليل وزملائه وتلميذه سيبويه انفجر هذا النحو "انفجارا" حقيقة لم ير مثله.»[15] ولم يتأت لهم هذا التطور في استنباط الأحكام النحوية إلاّ بممارسة أهمّ الأصول العامة والأدلة الإجمالية للنحو من نقل (سماع) وقياس، وإجماع وغير ذلك من الأصول.

وفي بداية القرن الرابع للهجرة ألّف ابن جني كتابه "الخصائص"، وبظهور هذا المؤلَّف تجسّد التنظير لعلم أصول النحو بعدما كان ممارسة فقط قبل هاته الفترة؛ إذ يقول ابن جني في خصائصه:« وذلك أنّا لم نر أحدا من العلماء تعرض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه.»[16] ويشير ابن جني في هذا المقتبس إلى أنّه أول من تطرق إلى علم أصول النحو على مذهب أصول الفقه، وعلم الكلام، وهنا إشارة أيضا إلى الأرضية النظرية التي استند إليها العلماء العرب القدامى في التأسيس لهذا العلم النظري (أصول النحو) وتتمثل في علم أصول الفقه وعلم الكلام وغير ذلك.

ولعلّ القاسم المشترك بين علم أصول النحو وأصول الفقه هو تلك الوسائل العقلية مثلما يرى عبد الرحمن الحاج صالح في هذا القول: « (...) ما يُقال من اقتباس النحاة لما جاء عند غيرهم يجب أن يُقال أيضا، إن حصل

---

[13] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان. ص.23.

[14] المرجع نفسه. ص.24.

[15] نفسه. ص.24.

[16] ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 2.

Scanné avec CamScanner

بالفعل وفي أول نشأته، عن العلوم الإسلامية الأخرى مثل الفقه الذي يُقاسم النحو في لجوئه إلى وسائل عقلية.» [17] ويتمثل القاسم المشترك بين هذين العلمين في المصطلحات المفاتيح لكل علم، وهذا ما يُنبئ عن حدوث انتقال بعض المفاهيم من علم أصول الفقه إلى علم أصول النحو.

والمتأمل في اصطلاحات أصول النحو يلحظ أنّها ترجع إلى أربعة مصادر معرفية تأثر بها وإن تفاوتت نسبة التأثر:

فهناك مصطلحات: من أصل (لغوي) من اللغة نفسها مبتكر مثل: الأصل والفرع، أصل الوضع، الحمل على الشاذ، القياس، ...إلخ.

ومصطلحات من أصل علم أصول الفقه: استصحاب الحال، القياس، الحكم، الاستحسان، الإجماع،..إلخ.

ومصطلحات من أصل علم الكلام:الاستدلال، الاستقراء، الاستنتاج، النقض، القضية، البرهان...إلخ.

وختاما نخلص إلى ما يلي:

- علم النحو نشأ أصيلا وعلم أصول النحو تأثر ببعض العلوم.
- استمد علم أصول النحو من علم أصول الفقه الاسم والمصطلح والمنهج والأبواب.
- اعتمد علم أصول النحو وعلم أصول الفقه على النقل والعقل معا، أي على النصوص السماعية النقلية (القرآن، والحديث، كلام العرب) وعلى الأدلة والعمليات العقلية الذهنية (القياس والتعليل).

نص التطبيق:

« وإذا كانت قواعد النحو سابقة في الوجود على علم النحو باعتبار أنّه كان لها وجود ضمني في عقل العربي المتكلم، وأنّ له علما بالسليقة قبل ظهور هذا العلم، فإنّ أدلة النحو وأصوله كانت ماثلة في أذهان النحويين قبل ظهور علم أصول النحو إذ كانت وسيلتهم في اكتشاف قواعد النحو والاستدلال على أحكامها وكانوا يجرونها في بحوثهم وتحليلاتهم واستدلالاتهم ضمنيا، إلاّ أنّهم لم يعنوا بدراستها في ذاتها، أي لم يتخذوها كموضوع لهم، لأنّ همّهم كان الوصول إلى استخراج أحكام النحو، وليس البحث في الوسائل التي اعتمدوها في استخراج هذه الأحكام وإثباتها.» خلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**.ص.11.

[17] عبد الرحمن الحاج صالح،منطق العرب في علوم اللسان. ص.28.

Scanné avec CamScanner

شهد مطلع القرن الرابع الهجري تطورا وازدهارا ملحوظا في مختلف العلوم، من بينها علم أصول النحو الذي ألّفت فيه العديد من المؤلفات كمؤلّف الخصائص لابن الجني. ولكن قبل الحديث عن التأليف والتأسيس لهذا العلم وجب أن ننبه إلى أمر مهم هو أنّ هذا العلم ادّعى ابتكاره ثلاثة رواد هم ابن جني (ت392هـ)، وابن الأنباري (ت577هـ) والسيوطي (911هـ).

1. ابن السراج وكتابه (الأصول في النحو):

يظهر من خلال عنوان هذا الكتاب أنّه أول كتاب حمل عنوان "أصول النحو"لصاحبه ابن السرّاج المتوفى (311هـ).«وقد ظنّ بعض اللغويين أنّ كتاب الأصول في النحو لابن السراج كتاب في أصول النحو، وقد ضللهم عنوانه. فنسبوا إلى ابن السراج السبق في تأسيس هذا العلم، (...)»[18]

والظاهر من خلال هذا السياق أنّ عنوان كتاب "الأصول في النحو" قد أضلّ كثيرا من الناس إذ ظنّوا أنّ الكتاب يعالج مسائل أصول النحو، فقد ذهب البعض إلى أنّ ابن السراج هو الذي اخترع هذا العلم ثم تبعه أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني.

وفي حقيقة الأمر مثلما يرى علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"« أنّ ابن السراج وهو أوّل من يُشار إلى أنّه قصد علم أصول النّحو بالدرس في كتابيه "أصول النحو الكبير والصغير".»[19] ويفهم من هذا القول أنّ ابن السراج أطلق مصطلح "أصول النحو" على الدرس وليس على الأدلة الإجمالية النقلية والعقلية التي يلجأ إليها النحوي لاستنباط القاعدة النحوية.

وفي هذا الصدد يقول مخلوف بن لعلام: « (...)والحق أنّه كتاب في علم النحو[وليس أصول النحو]، ذلك لأنّ كثيرا من النحويين في ذلك العهد أطلقوا لفظ الأصول على قواعد النحو.»[20] والمستفاد هو أنّ ابن السراج وظف مصطلح "أصول النحو" للتعبير به عن قواعد النحوية التي يستفاد منها معرفة صحة تأليف الكلام العربي ونسجه.

---

[18] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دط، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م،ص.12.

[19] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دط، الجامعة الليبية، ليبيا، 1993م ص.04.

[20] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دط، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م،ص.12.

Scanné avec CamScanner

ونخلص مما سبق إلى أنّ كتاب الأصول في النحو لابن السراج كتاب في النحو مثل سائر الكتب النحوية، وقد استقى مادته المعرفية من كتاب سيبويه، وحسّن ترتيبه، وتبويبه، فأخرجه في صورة حسنة مبتكرة.

2 . ابن الجني[21] وكتابه (الخصائص):

يعدّ ابن جني المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو عندما ذكر أدلة النحو بأنّها:"ثلاثة السماع والإجماع والقياس" وهذا التحديد بمثابة تأسيس مفاهيم أولية لعلم جديد كانت بداياته أنّ ابن جني تنبه إلى أمر مهم وهو حاجة النحو إلى كتاب في أصول النحو مثلما هو الشأن في أصول الفقه، حيث إنه قال: «وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين [البصرة والكوفة] تعرض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه.»[22] و«إذا كان النحاة الأوائل من أعلام المصريين (البصرة الكوفة) لم يعنوا بمثل هذه الدراسات لأسباب نراها مقنعة؛ إذ كانوا في مرحلة التنظير واستنباط القواعد العامة للنحو، فألزم نفسه[أي ابن جني] على وضع كتاب يعالج هذه المسائل الأصولية فجاء كتاب الخصائص زاخرا بالقواعد الأصولية متأثرا بما سبقه من علماء أصول الفقه.»[23]

ويظهر أنّ ابن جني هو أول من نصّ على الصلة الوثيقة بين علل النحويين وعلل الفقهاء. كما تطرق « إلى القرابة بين علل النحويين وعلل الفقهاء، حيث قال: " اعلم أنّ علل النحويين –وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقهاء.»[24]

وقد تناول كثرا من المباحث الأصولية في الخصائص مثل: العلة، القياس، والسماع، والإجماع، والاستحسان، وتركيب اللغات، وحمل الشيء على الشيء، وتدرج اللغة، وتعرض السماع والقياس... وغيرها من المباحث.

وقد احتوى الكتاب كثيرا من الأبواب التي تناول فيها مباحث أصولية نذكر منها:

باب في تعارض السماع والقياس.

باب في الاستحسان

باب في تخصيص العلل[25]

وبهذا يمكننا القول بأنّ ابن جني هو الذي ابتكر هذا العلم، وأرسى أصوله وأسسه الأولى التي انبنى عليها، وكان بذلك ابن جني هو السباق لوضع الجهاز المفهومي والمصطلحي لهذا العلم.

---

[21] التعريف بابن جني" أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) رومي الأصل، أزدي نسبة الأزد باعتبار أنّ أباه كان مولا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، الموصلي النحوي، ولد سنة (303هـ) أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بالأخفش، ويذكر ابن خلكان أنّه قرأ الأدب في صباه على أبي علي الفارسي، وهو الذي أحسن تخريجه، وفتح له البحث، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع والتفكير، كان صديقا للمتنبي، وكان المتنبي يجلّه ويقدّره.

[22] ابن جني ، الخصائص، ج1، ص.2.

[23] عبد الحق سويداني، محاضرات في أصول النحو، ص.18.

[24] طيوب بوزيد محاضرات في أصول النحو، ص.20.

[25] ينظر: ابن جني، الخصائص. 404.

Scanné avec CamScanner

3 . ابن الأنباري وكتابه (لمع الأدلة):

هو كمال الدين أبو البركات كمال الدين الأنباري (513 هـ / 577 هـ)[26] مؤلف كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة.

صرّح الأنباري أنّه مبتكر هذا العلم حيث إنّه قال: «أنّ جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب، أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشمل على أصول النحو.»[27]

وقد صنّف الأنباري هذا المصنّف تلبية لأهل الفضل والاستبصار، لأنّه ابتكر كتاب (الإنصاف) والإغراب، وهما كتابان مبتكران، وعززهما بابتكار ثالث في أصول النحو.

وذهب بعض الدارسين أنّ لمع الأدلة في أصول النحو يتميز بالخصائص التالية:

1 . أنّه قسم تقسيما يشبه تماما التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه.

2 . أنّه نقل إلى أصول النحو جميع المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحس قارئ لمع الأدلة أنّه يقرأ كتابا لأصول الفقه وأنّه أمام فقيه لا إمام نحوي أو لغوي مدقق.

3 . أنّ المؤلف يلتزم فيه بالمنهجية العلمية التزاما هاما فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثمّ يحدد منهجه تحديدا تاما في الفصل الأول والثاني، حيث يتحدث في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول وهو إلى ذلك بعيد عن النظر أو الانتقال من موضوع إلى آخر، أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساوية إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف وعصره.[28]

---

[26] ابن الانباري، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص 05.

[27] طلب عربد محاضرات في أصول النحو، ص.22.

[28] ينظر: عبد الحق سوداني، محاضرات في أصول النحو.ص.21.

Scanné avec CamScanner

المحاضرة الإلكترونية 04: السماع مفهومه وشروطه

الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219

يعتبر السماع أو النقل كما يسميه بعضهم الأصل الأول من حيث قوة حجيته وأهميته عند النحاة، فهو الأساس الأول في الاستدلال على أحكام النحو فلا يصح حكم نحوي دون دليل من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولا في القياس،[29] فما مفهوم السماع؟ وما هي شروطه؟

1 . مفهوم السماع:

عرّفه الأنباري بقوله: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة.»[30] ويقصد الأنباري «(...) بالفصيح أي الخالي من اللحن، أي الموافق لقواعد اللغة العربية، ولا يقصد به الفصيح بمفهومه البلاغي؛ أي الذي خلا من الغرابة وتنافر الحروف، فقد احتج العلماء بالشواهد الغريبة والشواهد التي تنافرت حروفها، ومن اطلع على شواهدهم أدرك ذلك المنقول النقل الصحيح، فلا يقبل الشاهد المشكوك فيها ولا المجهول القائل.»[31] وقد فضّل ابن الانباري أن يسمي « هذا الأصل"النقل" بدلا من "السماع" لأنّ النقل أعمّ من السماع فهو يشمل المسموع من العرب مباشرة والمنقول عن طريق الرواية. فالنقل أعمّ بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر.»[32]

وأمّا السيوطي فقد عرّفه بقوله:«هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه . صلى الله عليه وسلم . ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، عن مسلم أو عن كافر، فهذه الثلاثة أنواع، لابدّ في كلّ منها من الثبوت.»[33]

ويُفهم مما سبق أنّ السماع هو الكلام العربي الفصيح المسموع ممن يوثق بفصاحته، ويشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الفصحاء الخلص، أو بتعبير آخر هو الكلام العربي الفصيح الذي ثبت في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، أو كلام العرب الفصحاء.

---

[29] مخلوف بن لعلاء، مبادئ الأصول في النحو، تصرف. ص.33.

[30] ابن الانباري لمع الأدلة،ص. 81.

[31] طوب بوريد محاضرات في أصول النحو، ص ص.27 ،26.

[32] مخلوف بن لعلاء، مبادئ في أصول النحو، ص.33.

[33] السيوطي، الاقتراح، ص. 50.

Scanné avec CamScanner

وقد قيّد النحويون النقل (السماع) بثلاثة شروط وهي الفصاحة، وصحة النقل؛ أي التواتر، والاطراد، وسنشير إلى كلّ شرط منها على حدة فيما سيأتي:

أولا . الفصاحة: وتتحدّد الفصاحة بأربعة مدلولات عند النحاة واللغويين في زمن سيبويه، وهي كالآتي:

1 . صفة من ترتضى عربيته: يكون الناطق العربي الفصيح، ممّن: ترتضى عربيته ويوثق بلغته، ويؤخذ بها ويتم ذلك باستيفاء مايلي:[34]

2 . السلامة اللغوية: أي كون هذا الناطق ينطق بكلام "عربي" بالتمام، سليما عن الخطأ اللغوي الذي لا يعرفه الفصحاء إطلاقا. فالخطأ من الناحية العلمية المحضة هو عدم انتماء العبارة الموصوفة بذلك إلى كلام العرب ليس إلاّ.وهو حاصل على لسان غير الفصيح..."[35]

3 . الاستعمال الكثير المعروف من كلام العرب: أي كون هذا الناطق يتكلم بالواضح من الكلام بالنسبة لجميع أفراد المجتمع العربي الفصيح، ولما يستعمله أكثر العرب الفصحاء."[36]

4 . السليقة الخاصة بالفصيح: كون الناطق الفصيح . أيا كان بدويا أم حضريا (..) . اكتسب العربية الفصيحة من بيئته التي نشأ فيها. أي أن تكون لغته الأولى، ولا يكون قد تعلّمها من ملقّن، ثمّ بعد النصف الثاني من القرن الثاني ألاّ يكون الفصيح قد أطال الإقامة في الأماكن التي يكثر فيها الكلام الملحون فيأخذ من هذه البيئة اللحن بالسليقة.[37]

ثانيا . صحة النقل أو التواتر:

وقد اشترط ابن الأنباري في نقل اللغة ما هو مشروط في نقل الحديث لأنّ بهما معرفة تفسيره وتأويله. يقول:« ويُشترط في نقل اللغة ما يُشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم (...).»[38] فهو إذن يشترط في نقل اللغة ضرورة الاطلاع على سير الرواة وتتابع رواياتهم إلى غاية اتصال السند بقائل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم. فالتواتر إذن هو« مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما»[39] أي التتابع المطلق والتواتر في اصطلاح علماء أصول الفقه « إخبار جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة عن أمر محسوس. أو هو الخبر الثابت على

---

[34] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص. 34.

[35] المرجع نفسه ص. 34.

[36] المرجع نفسه ص. 34.

[37] نفسه ص.34.

[38] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، ص. 66.

[39] طوبى عويد محاضرات في أصول النحو، ص.28.

Scanné avec CamScanner

ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب. »[40] وهذا يعني أنّ التواتر في عرف النحويين لا يختلف كثيرا عمّا هو معروف عند الأصوليين؛ إذ إنّ العلماء العرب القدامى اللغويين والنحويين يشترطون في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث الشريف، فـ « السماع من فصحاء العرب وحدهم إذا تحقق العلماء من فصاحته كان كافيا كحجة أي كمرجع علمي، ويكفي أن ينسب العلماء . وهم معروفون . ما سمعوه إلى هؤلاء لتثبت الرواية، ويكون الثبوت مطلقا، إذا أجمع العلماء على ذلك، وأصل الأصول هنا هو ثبوت فصاحة المنقول بثبوت فصاحة القائل المنقول منه أو الناقل من العرب الفصحاء. »[41]

وصفوة القول أنّ سماع فصحاء العرب وأخذ اللغة عنهم إنّما يكون على ثبوت فصاحتهم. ولا حاجة إلى إسناد لأنّ النحوي إمّا أن يكون قد سمع الكلام الذي دونه عن عربي تثبت من فصاحته[42]، أو رواه عن شيخه وهو عالم ثقة لا مطعنه في النقل عنه، فيكون له إسناده إلى عالم واحد فقط بينه وبين العرب، فهم بالنسبة لكلام العرب كالصحابة أو التابعين للحديث النبوي الشريف.

ثالثا . الاطراد:

«وهو ما يفهم من معنى قوله أن يكون المنقول خارجا عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، واستبعد بذلك الشواذ من المنقول وهي كثيرة في العربية (...)»[43] **والشاذ هو** «كلّ عبارة شذّت عن نظائرها كما قلنا عن القياس ومع ذلك كثرت في الاستعمال حتى تكاد لا يعرف غيرها فلا مردّ لها . ويسمّي سيبويه هذا النوع كما سبق أن قلنا بالنوادر وهو لا يريد بالنادر عن الاستعمال بل اللفظ الذي شذّ عن نظائره وهو كثير في الاستعمال لا يجوز غيره. فتكون قلته لا بالنسبة إلى الاستعمال (أي شيوعه) بل قلته بالنسبة إلى كلّ العناصر التي تنتمي إلى بابه.»[44] فالنادر أو الشاذ المطرّد أي كثير الاستعمال في كلام العرب، يحتج به فهو من كلام العرب، ويُؤخذ به إن سمع (نُقل) عن عربي موثوق بعربيته، فهو شاذ ونادر قليل بالنسبة إلى نظائره التي تكافئه وتبني معه نفس البناء. مثل لفظ (استحوذ) الذي لا نجد له عناصر تكافئه من حيث البنية، كما هو الحال بالنسبة للفظ استقال الذي نجد له العديد من النظائر التي تكافئه ك استقام، استعار، استشار.. وغيرها من العناصر.

---

[40] طلطوف بوريد، محاضرات في أصول النحو .ص. 29.

[41] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص. 37.

[42] لابدّ أن نشير هنا إلى قسم آخر للنقل يدعى بالآحاد وهو : " ما تفرّد بروايته أهل اللغة أو هو أقلّ من حدّ التواتر، وقد اختلفوا في إفادته، فمنهم من قال إنّه يفيد الظنّ. ومنهم من قال إنّه يفيد اليقين." أي خوار الأحد عنه من عدمه. ينظر: طلطوف بوريد، محاضرات في أصول النحو. 29.

[43] مخلوف بن لعلام، المرجع السابق،ص.39.

[44] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 101.

Scanné avec CamScanner

ونخلص مما سبق إلى أنّ كلّ ما نقل عن عربي موثوق بفصاحته فهو من المنقول أو المسموع سواء أكان مطّردا أم شاذا، ولذلك لم يشترط السيوطي هذا الشرط عند تعريفه للسماع أو النقل وجعل مداره على ثبوت الفصاحة

المجلس العلمي
للكلية

نص التطبيق:

« وهذا الضرب من الشواذ (عن القياس) الكثير في الاستعمال يقول سيبويه عنه أنّه كثير في العربية: " الشواذ في كلامهم كثيرة" فهو يقصد هذه الألفاظ الشائعة على الألسنة مع أنّها بعيدة عن نظائرها. ودلك مثل :"استحوذ" و"أغيل". قال: " فكلّ هذا [أي أجودت، أطولت، وغيرهما] فيه من اللغة المطردة، إلاّ أنّنا لم نسمعهم قالوا إلاّ استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ،" ويعني سيبويه أنّ " أطول" يوجد في الاستعمال بقلة في مقابل الموافق للقياس وهو" أطال" وليس كذلك "استحوذ" وأغيل" فهما شاذان عن نظائرهما (إذ أكثر الأجوف يقلب عن علته) لكنّهما مطردان في كلام العرب لا يوجد فيه غيرهما ولم يسمع سيبويه ولا غيره "استحاذ".» عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص.ص.101.102

Scanné avec CamScanner

المحاضرة الإلكترونية 05: مصادر السماع 1 . القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف

الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219

سنتناول في هذه المحاضرة المصادر التي نهل منها النحاة القدامى وأخذوا منها شواهدهم المختلفة. وقد تنوعت المصادر، فقد نهلوا من القرآن الكريم، ومن الحديث النبوي الشريف، ومن كلام العرب شعرا ونثرا. وسيتم التطرّق أولا إلى مصدرين أساسين في عملية الاستشهاد على فصاحة الكلام المسموع هما: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، باعتبارهما أفصح كلام العرب.

1 . مصادر السماع: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف:

اعتمد النحاة القرآن الكريم المصدر الأول في استخراج القواعد النحوية للغة العربية وتثبيتها، فاحتجوا بكل القراءات، سواء المتواترة منها أو الآحاد أو الشاذة إذا لم تعارض هذه الأخيرة قياسا معروفا اعتمدوا ألفاظه وأجازوا الاحتجاج[45] بكل ما ورد من قراءاته.

1 . 1 . القرآن الكريم:

يعرّف القرآن بأنه: «الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز (...) »[46] فهو كلام الله المنزل بالوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم، المنقول إلينا بالتواتر عن رسوله الله وصحابته بطرق متعددة في تأديته تدعى بعلم القراءات والتي تعرّف بأنّها: « علم بكيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، اتفاقا واختلافا مع عزو كلّ لناقله.»[47] فهذا العلم يعنى بكيفية نطق ألفاظ القرآن الكريم، وبيان اتفاق علماء القراءات واختلافهم بخصوصها، مع نسب كلّ قراءة إلى ناقلها أو قارئها على هذا النحو أو ذاك. فالقرآن متواتر بين الأمة غير أنّ الصحابة نقلوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم بروايات مختلفة في كيفية أداء بعض الألفاظ.

ولهذا يكون القرآن الكريم «هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة.»[48]

---

[45] يعرّف سعيد الأفغاني الاحتجاج بقوله: « يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بالدليل الذي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة (...).» سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص.06.

[46] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص.40.

[47] عبد العلي المسؤول، **معجم علم القراءات القرآنية**، ص.256.

[48] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987م / 1407هـ. ص. 28.

Scanné avec CamScanner

إجمالا يمكن القول بأنّ « النحاة متفقون جميعا على أنّ القرآن الكريم هو الأصل الأول في الاستشهاد في النحو لأنّه أوثق نص لتواتره وفصاحته، ولكن هذه القراءات تختلف في درجة الصحة والتواتر. لذلك علم القراءات لوضع ضوابط القراءة الصحيحة التي يوثق بها(...).»[49] وقد وضع العلماء لصحة القراءة ثلاثة شروط يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم:

« والمراد بصحة الإسناد أن تكون القراءة مروية من طرق مختلفة، وهي قراءة العامة أو الجماعة، وألاّ يظمأن* لها إن سُمعت من أحد القراء دون التثبت أنّه أخذها عمن فوقه بالسماع حتى يتصل السند بالصحابي الأول الذي أخذ عن الرسول صلى الله عليه وسلم.»[50]

2. موافقتها رسم المصحف العثماني:

«أي أن يوافق رسمها رسم أحد المصاحف التي خطّها عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي مصحف مكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة.»[51] زيادة على إثباتها بصحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

3. موافقة العربية ولو بوجه:

« أمّا شرط موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية فمعناه أن يكون لهذه القراءة ما يجري مجراها في العربية في نطقها وإعرابها وبناها وتركيبها.»[52] وشرط الموافقة هنا يقتضي أن تكون القراءة موافقة لقواعد اللغة العربية، أي أنّ هذا الشرط يقوم أساسا على القياس في اللغة العربية.

وفي هذا الشرط مال أكثر النحاة إلى «التشدد في موافقة القراءة لمجاري العربية وقياسها فهذا الشرط الأول عند أكثرهم لقبول القراءة أو الاستشهاد بها، وإذا لم تكن على وجه من القياس ضعّفوها أو خطأوا صاحبها أو حكموا عليها بالشذوذ ولم يقيسوا عليها مع اعتدادهم بالشرطين الآخرين وقد تفاوتوا في ذلك (...).»[53]

---

[49] خلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**، ص. 41.

* وردت هكذا بدم أنه يقصد يطمئن، والصواب تكتب الهمزة على السرة وليس الألف.

[50] خلوف بن لعلام، المرجع السابق، ص. 41.

[51] عبد العلي المسؤول، **معجم علم القراءات القرآنية**، ص 272.

[52] خلوف بن لعلام، المرجع السابق، ص. 42.

[53] خلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**، ص.42.

Scanné avec CamScanner

فالعلماء يثبتون صحة استعمال الكلمة بشاهد واحد إذا لم يخالف القياس، وإن خالف ذلك فهذا يعني أنّ القراءة لم توافق أحد مجاري اللغة العربية، ولقد ذكر النحاة أمثلة عديدة عن ذلك نشير إلى أحد منها على سبيل المثال لا الحصر، حيث يقول الأفغاني:«من المعروف في العربية أنّ حرف العلّة الزائد في الرباعي (صحيفة، عجوز، سحابة) يقلب همزة في التكسير: (صحائف، عجائز، سحائب، فلما تواترت القراءة عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي وهما إمامان عظيمان من أئمة القراء في قوله تعالى: (وجعلنا لكم فيها معائش) بالهمز . وهي غير قراءة الجمهور. قرّروا أنّها خطأ، وغالى المازني منهم فقال: "إنّ نافعا رحمه الله لم يدر ما العربية" وخطأ همزها جميع نحاة البصرة على ما قال الزجاج.»[54]

ونستخلص مما سبق أنّ القراءة التي لا توافق مجاري اللغة العربية لا يستشهد بها النحاة لإثبات صحة استعمال الكلمة أو إثبات صحة القاعدة النحوية؛ لأنّها تخالف القياس، وهذا عند أغلب النحاة، إذ إنّه لا يعتدّ بها كشاهد نحوي لإثبات صحة استعمال الكلمة أو القاعدة النحوية حتى ولو توفر في القراءة شرطي إثبات السند، و موافقتها لرسم المصحف العثماني.

1 . 2 . الحديث النبوي الشريف:

يرى سعيد الأفغاني بأنّه:«يراد بالحديث النبوي الشريف أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمنه، (...) »[55]فالحديث كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نقله إلينا صحابته صلى الله عليه وسلم.

ولقد اختلف النحاة بخصوص الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فانقسموا إلى ثلاث فئات، فئة تمنع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وفئة تجيز الاستشهاد به، أخرى تقف موقفا وسطا بين المنع والإجازة.

1 . 2 . 1 . المانعون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

يرى مخلوف بن لعلام بأنّه:«قلّما لجأ النحاة إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ويكفيك أن تتصفح كتاب سيبويه للتثبّت من ذلك فعلى قلة الأحاديث التي ساقها، فإنّه لا ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإنّما يجعلها من كلام العرب وينسبها إليهم.»[56] ويرجع السبب إلى قلة الاستشهاد الحديث النبوي الشريف إلى قلة

---

[54] سعيد الأفغاني ، في أوصول النحو، ص. 37.

[55] المرجع نفسه، ص. 46.

[56] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص. 51.

Scanné avec CamScanner

الأحاديث النبوية الشريفة التي رويت عنه صلى الله عليه وسلم باللفظ؛ إذ يقول السيوطي بهذا الشأن: «وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي؛ وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا؛ فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، (...).»[57] وملما هو مشار إليه في هذا القول يتّضح بأنّ الدافع الذي دفع هؤلاء النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هو كونه مروي بالمعنى، وتداولته الأعاجم والمولّدون، فزادوا وأنقصوا، وقدّموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ.

و قد رفض أبو حيان الأندلسي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، حيث إنّه قال: «إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنّما كان ذلك لأمرين:

1 . **أحدهما** أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بألفاظ مختلفة (...)

2 . **الأمر الثاني**: أنّه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن وهم لا يعلمون.»[58]

1 . 2 . 2 . المجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

«وإذا كان النحاة الأولون على هذا العزوف من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، غالبا لروايته بالمعنى ووقوع اللحن فيه، فإنّ بعض المتأخرين قد أجازوا ذلك، منهم الزمخشري، وابن مالك وابن هشام والسهيلي والرضي الاستربادي، ولعلّ حجتهم في ذلك إجماع العلماء على أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم، كان من أفصح العرب، وأنّ علماء الحديث اهتموا بصحة إسناد الحديث أكثر من عنايتهم بالشعر، كما أنّ كثيرا من الأحاديث التي نسب إليها اللحن قد ظهر لها وجها من الاستعمال في العربية الفصيحة(...) »[59] ويفهم من السياق أنّ أصحاب هذا الاتجاه يجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، باعتبار أنّ الرسول صلى الله عليه سلم أفصح العرب، كما أنّ علماء الحديث قد اعتنوا بصحة إسناد الحديث والتثبت من السند المتصل بالذي نقله عن رسوله الله صلى الله عليه وسلم.

---

[57] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص.89.

[58] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ص.48 47.

[59] خلوف بن علاء، مبادئ في أصول النحو، ص.55.

Scanné avec CamScanner

المجلس العلمي
للكلية

1 . 2 . 3 . الموقف الوسط بين المنع والإجازة:

أمّا فيما يخص التوسط بين المنع والإجازة فقد«(..)ظهر فريق ثالث من المتأخرين فقام توسطوا في هذا الشأن، فلم يمنعوا الاستشهاد بالحديث كما لم يجوزوه مطلقا دون قيد أو شرط أمثال الزمخشري وابن مالك والسهيلي وغيرهم ممن أطلقوا إجازته.»[60] ويفهم من خلال هذا المقتبس أنّ أصحاب هذا الاتجاه قيّدوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بشروط وقيود للأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها، تضمن صحة لفظها ومعناها.

فالشاطبي قد رأى أنّ الحديث قسمان: «قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه،فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته (صلى الله عليه وسلم)، (...) »[61] ويفهم من هذا القول أنّ الشاطبي لا يطعن في صحة كل الأحاديث، بل إنّ منها ما نقل باللفظ ومنها ما نقل بالمعنى ولم يغير منها شيء ويصح الاستشهاد بها، ولا يوافق الإعراض عنها جميعا أو الاستشهاد بها جميعا، وتجويزها جميعا كما الحال عند ابن مالك.

وصفوة القول أنّ أصحاب هذا الاتجاه أو الموقف أقرب إلى الصواب من المانعين مطلقا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، والموجوزين مطلقا؛ لأنّ لا يمكن أن تكون جميع الأحاديث وصلتنا مروية بالمعنى كما لا يعقل أن تكون جميعها مروية باللفظ والمعنى.[62]

---

[60] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص.55.

[61] خلوف بن لعلام، المرجع نفسه،ص.55.

[62] ينظر خلوف بن لعلام المرجع السابق،ص.57.

Scanné avec CamScanner

نص التطبيق:

« **وأما قراءة** ابن عامر(قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير **الظرف**؛ فشيء لو كان في الضرورات وهو **الشعر** لكان سمجا مردودا...فكيف في **الكلام المنثور**؟ فكيف به في **القرآن المعجز** بحسن نظمه وجزالته!؟ والذي حمله على ذلك أنّ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء، لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب. » سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص.42.

تحليل النص:

الإطار العام للنص: يتحدث النص عن رفض أحد النحاة [الزمخشري] الاستشهاد بإحدى القراءات القرآنية، ويندرج النص ضمن مباحث علم أصول النحو.

2 . المصطلحات الواردة في النص:

القراءة: هي الخلاف المنسوب إلى لإمام من أئمة المتجرّدين للقراءة، مما أجمعت عليه الروايات والطرق، كقراءة نافع وعاصم. معجم علم القراءات، عبد العلي المسؤول.

الظرف: هو اسم منصوب يدل على زمان الفعل أو مكانه ويتضمّن معنى "في" باطراد. وإذا لم يتضمّن معنى "في" فلا يكون ظرفا بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة [أي حسب موقعه في الجملة] فيكون مبتدأ مثل: " يومنا مشرق" أو خبر مثل: "يومنا يوم مبارك". منقول عن المعجم المفصل في النحو. ص.602. عزيزة فوال بابتي.

الشعر: هو كل ما يتقيد فيه الناظم بوزن وقافية.

الكلام المنثور(النثر): هو الكلام المرسل الذي يتحدث به المتكلم ولا يتقيد فيه لابوزن ولا قافية.

القرآن المعجز: كلام الله المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام، المعجز بألفاظه ونظمه.

3 . الشرح والتمثيل:

قرأ ابن عامر الآية الكريمة: " قتلُ أولادَهم شركائِهم" وهي كيفية في القراءة تختلف عن الكيفية التي قرأ بها جمهور القراءات؛ بحيث إنّه رفع لفظ "القتلُ" ونصب"الأولاد" وأضاف لفظ "الشركاء" إلى لفظ "القتل"، فالقارئ وفق هذه الكيفية فصل بين المضاف والمضاف إليه، فالمضاف "القتل" والمضاف إليه" الشركاء". وهذا الفصل مخالف للقياس لأنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بلفظ ليس ظرفا.

Scanné avec CamScanner

إنّ الزمخشري يرد هذه القراءة ويطعن عليها . وهي من قارئ موثوق بنقله . لأنّ القياس في العربية يقتضي عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأنّه يرجح القياس على صحة النقل. فالزمخشري يرى بحسب ما نقله عنه الأفغاني:"(...)فشيء لو كان في الضرورات وهو **الشعر** لكان سمجا مردودا...فكيف في **الكلام المنثور**؟ فكيف به في **القرآن المعجز** بحسن نظمه وجزالته!؟" أنّ هذا الفصل بين المتضايفين لو كان في الشعر لكان مقبولا نظرا لما تبيحه ضرورة التقيد بالوزن والقيود الشعرية، فكيف يكون في النثر؟ أو القرآن الكريم المعجز بنظمه، فهذا يخالف القياس في اللغة العربية. "والذي حمله على ذلك أنّ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء" يفهم من هذه العبارة أنّ ابن عامر قرأ بهذه الكيفية لأنّه اتبع رسم المصحف العثماني في بعض المصاحف مكتوبا بالياء. وفي ختام النص أشار الزمخشري إلى وجهة نظر هي قوله:"ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء، لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب" وهو وفق هذه النظرة يخضع القراءة لقياس اللغة العربية وهو عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

4 . إبداء الرأي ووجهة النظر:

إنّ هذا التعصّب الذي حمل نحاة البصرة على رفض هذه القراءة ومنهم الزمخشري قد تسرّعوا في هذا الحكم كي تسلم لهم قواعد وضعوها دون استقراء واف. فقولهم: "إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد أو الكلمة الواحدة لا يجوز الفصل بينهما بلفظ أجنبي، ويجوز الفصل بالجار والمجرور والظرف لأنّهم تسامحوا في ذلك.فإنّ كان الأمر كذلك فهلا فصلوا: بين جزئي الكلمة الواحدة مثلا: طاولة، شجرة، ..إلخ بالظرف والجار والمجرور كما فعلوا بالمتضايفين.

5 . الخلاصة والاستنتاج:

كان على الزمخشري وهو أعجمي ألاّ يطعن في إمام يعدّ من أعلام القراء وكبار التابعين، أحد القراء السبعة، تلقى قراءته عن كبار الصحابة، ويتحرى (أي الزمخشري) قبل نقد رجل عربي قويم الملكة فصيح اللسان حجة في لغة العرب، ويجعل من هذه القراءة حجة قوية على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور مثلها مثل القراءة الأخرى التي قرأها بالهمز : "وجعلنا لكم فيها معائش" وجعلها حجة في تصحيح قاعدتهم أو تذييلها بأنّ العرب ربما حملت الحرف الأصلي على الزائد فعاملته معاملته إن كان شبيها به في اللفظ مثل: مصائب، منائر، في كون همزتهما منقلبة عن حرف أصلي لا زائد، | وهذا مخالف للقياس إذ القياس أن يقلب الحرف الزائد لا الأصلي كما هو الحال في عجوز، سحابة|

Scanné avec CamScanner

المجلس العلمي للكلية

سنتطرق في هذه المحاضرة إلى مصدرين آخرين هامين نحل منهما النحاة شواهدهم لإثبات قواعدهم النحوية، والاحتجاج بها، وهذين المصدرين هما: الشعر والنثر. وسيتم تناول كلّ عنصر منهما على حدة.

1. كلام العرب:

يتمثّل كلام العرب في« المادة المسموعة من العرب، وهو ما نقل عن العرب الفصحاء من شعر ونثر قبل الإسلام، وأثناءه، وبعده، إلى أنّ فسدت الألسنة بكثرة المولدين وانتشار اللحن.»[63] وقد حدّد النحاة شروطا لهذه المادة المسموعة سواء أكانت شعر أم نثرا لأخذها ونقلها عن العرب الفصحاء؛ بحيث إنّ النحاة ألزموا أنفسهم منهجا علميا صارما لكي يتسنى لهم نقل هذه المادة المسموعة وتدوينها.

1 . 1. الشعر:

سنتحدّث في هذا العنصر عن«المصدر الرابع للسماع هو الشعر العربي، وقد رتبناه رابعا احتراما للنصوص المقدّسة، وهي القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، ثمّ الحديث النبوي الشريف، وإلاّ في حقيقة الأمر فإنّ الشعر العربي يعتبر المصدر الأول الذي يحتجون به على قواعدهم، وقد بيّنا هذا سابقا على ما نعتقد، فكيف تعامل النحاة مع الشعر العربي؟ تطبيقا لمنهجهم الصارم الذي ألزموا به أنفسهم والمتمثّل في تحديد رقعة زمانية ومكانية للفصاحة*،(...)»[64]

لقد تعامل النحاة مع الشعر بتطبيق تلك الصرامة؛ إذ إنّ «أقدم شعر نقله اللغويون ورواه سيبويه عن شيوخه يعود إلى ثلاثة قرون ونصف قبل الهجرة، كشعر جذيمة الأبرش (...)»[65] وكان هذا الشعر المنقول عبارة عن أبيات

---

[63] خلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**، ص.57.

* حدّد النحاة الرقعة الزمانية للفصاحة وتتمثل في "الفترة الزمنية التي تمت الإشارة إليها أعلاه في هذه المحاضرة " أما الرقعة المكانية للفصاحة فتتمثل في الأماكن والقبائل التي حددها النحاة لأخذ اللغة وجمعها من الفصحاء العرب وتتمثل في بعض القبائل التي ذكرها خلوف بن لعلام في قوله: " ليس بين أيدينا نصوص قديمة تحدد النطاق المكاني للفصاحة تحديدا مضبوطا ومفصلا بعدد القبائل العربية التي أخذت عنها اللغة سوى النص الذي نقله السيوطي عن الفارابي بقوله: واللذين أخذت عنهم اللغة العربية، وهم الذين عنهم نقلت وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين (...)" خلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**، ص 64

[64] مبارك تريكي، **محاضرات في أصول النحو ومدارسه**، ط 1، المركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020م، ص 72.

[65] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص.62.

Scanné avec CamScanner

كان ينظمها الشعراء لحاجتهم لا غير، وأما بالنسبة فيما يخص المنقول من القصائد فيقول بن لعلام: «وأما من قصد القصائد فأمثال المهلهل، وزهير بن جناب، وعبيد الأبرص وسعد بن مالك، وإنّ أقدمهم يسبق الهجرة النبوية بقرنين على الأكثر وامتدّ الشعر الذي ذكره النحويون واستشهدوا به إلى أواسط القرن الثاني للهجرة وكان شعر ابن هرمة (توفي سنة176هـ) آخر ما احتجوا به وقد وقفوا عنده لتفشي اللحن بعد ذلك في الحواضر.»[66] وبحلول القرن الرابع أخذ اللحن ينتشر في البوادي انتشارا واسعا، وما كاد ينقضي هذا القرن حتى خرجت الفصاحة من البادية أيضا فأعرض النحويون عن الاستشهاد بكلامهم هم أيضا. لأنّ الفصاحة كانت قد زالت تماما في هذا الزمان وقد قسّم اللغويون الشعراء إلى أربعة طبقات وهي[67]:

«**لطبقة الأولى: طبقة الجاهليين**: وهم الشعراء الذين عاشوا قبل البعثة النبوية الشريفة كامرئ القيس، والنابغة الذبياني، ولبيد بن ربيعة، والأعشى وعنترة، وغيرهم ممن عاشوا تلك الفترة، وهؤلاء يحتج بشعرهم بإجماع العلماء، بل شعرهم يأتي على رأس الكلام العربي الذي يحتج به.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين:وهم الذين جمعوا بين الجاهلية، والإسلام، بمعنى أنّهم عاشوا جزءا من حياتهم في الجاهلية وأدركوا الإسلام، كحسان بن ثابت، وكعب بن مالك وغيرهم وهؤلاء يحتج بشعرهم بإجماع أيضا.

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين: وهم الذين عاشوا صدر الإسلام إلى غاية بداية العصر الأموي، وشعر هذه الطبقة مختلف حوله فمنهم من أجاز الاحتجاج به ومنهم من رفض.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولودون: وهم كلّ الشعراء الذين جاءوا بعد شعراء المرحلة السابقة إلى الآن، كالمتنبي وابن الرومي، وأبي العتاهية، وغيرهم، وهؤلاء لا يحتج بشعرهم، وإنّما يذكر شعرهم على سبيل التمثيل لا الاحتجاج.»[68]

ويفهم مما سبق أنّ التحديد الزمني للفصاحة، ساعد النحاة في تصنيف الشعراء إلى طبقات كي يسهل عليهم تحديد الطبقة التي يستشهد بشعرها من الطبقة التي يرفضون شعرها.فالشعر مثلما كان يدعى في ذلك الزمن ديوان العرب وفي هذا الصدد يقول مبارك تريكي ناقلا عن ابن فارس: « (...)فهو عندهم كما يقول ابن فارس "ديوان العرب" وبه حُفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلّ

---

[66] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص.

[67] ينظر: خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 63.

[68] مبارك تريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص 72.

Scanné avec CamScanner

ثناؤه، وغريب حديث رسوله الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين.»[69] ووفقا لذلك فإنّنا نتفق مع يراه مبارك تريكي في قوله: «ومن وجهة نظرنا أنّ النحاة محقون حين اعتمدوا على الشعر هذا الاعتماد الكبير في تقعيدهم للقواعد النحوية(...)»[70] لأنّ الشعر حفظ قواعد اللغة العربية، وأنساب العرب، ومآثرها، وغير ذلك.

وقبل أن نختم حديثنا عن أهمية الشعر في التقعيد النحوي، لابدّ أن نقف عند مفاهيم بعض المصطلحات التي تطرقنا إليها في ثنايا هذه المحاضرة، وهذا لكي يستنى للطالب تحديد الفرق بينها.

الاستشهاد: "أمّا مصطلح الاستشهاد عندهم[أي النحاة] فهو الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق، ليؤيّده به، ويدعمه، والاستشهاد لا يكون إلاّ بالقرآن الكريم، وبما صح من الأحاديث الشريفة، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة." أو هو "ذكر الأدلة النصية المؤكّدة للقواعد النحوية."[71]

الشاهد النحوي: "أمّا الشاهد النحوي في الاصطلاح، فهو عندهم كلام لمن يوثق بعربيته، يؤتى به إثباتا لقاعدة من قواعد النحو. أو هو " قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج به والاستدلال به على قول أو رأي، والشواهد كثيرة في كتب النحو ومراجعه، والشاهد النحوي كما هو وارد في هذا المراجع يكون إمّا آية قرآنية أو بيتا من الشعر أو قولا سائرا، ولعلّ كلمة شاهد تطلق أكثر ما تطلق مرادا بها الأبيات الشعرية، ومن ثمّ فقد اعتنى العلماء بالشاهد الشعري اعتناء كبيرا." [72]

التمثيل:"يقول عنه علي أبو المكارم: " يهدف إلى شرح القاعدة النحوية بذكر أمثلة لغوية توضح هذه القواعد، دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذي استندت إليه تلك القواعد، فالتمثيل دوره توضيحي للقاعدة، فلا يشهد لها الصحة كما هو حال الشاهد."[73]

الفرق بين الشاهد والمثل:"هذا لا يفوتنا أن نفرق هنا بين الشاهد النحوي، والمثل، فقد يقع الخلط بينهما، والواقع أنّ هناك فرق واضح بين المصطلحين، فالمثل قول يورد للتمثيل به على حقيقة قاعدة لا للتدليل على صحتها، ومن ثمّ فالفرق بينهما واضح، إذ الشاهد يشترط فيه الانتماء إلى عصر الاحتجاج بينما المثل لا يشترط فيه ذلك، فقد يتمثل

---

[69] مبارك تريكي، المرجع نفسه، ص.73.

[70] مبارك تريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص.72.

[71] المرجع نفسه، ص 12.

[72] نفسه، ص ص 12.13.

[73] نفسه، ص 13.

Scanné avec CamScanner

أحدنا ببيت من الشعر من للشعراء المعاصرين، كالأمثلة التي يقدّمها المدرّسون أثناء التدريس، فهي أمثلة للتوضيح والتفسير، وعادة ما تكون لشعراء على قيد الحياة ولا تعتبر هذه الأمثلة شواهد."[74]

1 . 2 . النثر:

احتج النحاة بالنثر«ونعني به كل ما صدر عن العرب من كلام، ويشمل الخطب والوصايا والأمثال والحكم وكلامهم اليومي الذي يتواصلون به في حياتهم اليومية، فكلّ أمثالهم وخطبهم وحكمهم يحتج بها، وكلّ كلام صدر منهم، من كبارهم وصغارهم، رجالهم ونسائهم، وحتى أطفالهم يحتج به، لأنّ كل هؤلاء كلامهم حجة، بل حتى مجانينهم يحتج بكلامهم هذا ما نص عليه كلّ الدارسين الإمالة ثمّ صنّف أبو الأسود الدؤلي باب العطف وباب التعجب والاستفهام.»[75] فالكلام المنثور استشهد به النحاة لتقعيد القواعد النحوية، وإثبات صحتها، فأخذ عن فصحاء العرب بمختلف الفئات العمرية دون استثناء؛ لأنّ كلامهم حجة يحتج بها.

إجمالا نخلص إلى أنّ كلام العرب يعتبر مصدرا هاما في التقعيد للقواعد النحوية والاحتجاج به على صحتها، وقد التزم النحاة بمنهج علمي صارم في جمعهم لمادته المسموعة، وهذا من أجل التثبت من فصاحة من ينقلون ويدونون عنهم هذا الكلام.

---

[74] مبارك تريكي، **محاضرات في أصول النحو ومدارسه**، ص.13.

[75] مبارك تريكي، المرجع نفسه.ص. 73.

Scanné avec CamScanner

المحاضرة الإلكترونية 07 : القياس النحوي وأركانه (المقيس والمقيس عليه)

الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219

يعدّ القياس الأصل الثاني من أصول النحو العربي، فقد رتّب هذه المنزلة بعد السماع، وهو جمع المادة المسموعة من أفواه العرب الموثوق بعربيتهم واستقراؤها، ثمّ محاولة تقنينه وتقعيده في صور مختلفة، وبهذا عدّ السماع أساس التقعيد النحوي، ثمّ تبعه بعد ذلك القياس.

1 . تعريف القياس:

1 . 1 . القياس لغة:

يراد بالقياس التقدير، ورد في لسان العرب أنّ: «"قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله»[76]. وجاء في المعجم الوسيط أنّ القياس في اللغة هو:«"ردّ الشيء إلى نظيره"»[77]

«والقياس أيضا هو التسوية بين الشيئين، لأنّ تقدير الشيء بمثاله تسوية بينهما، يقال: فلان يقاس بفلان بمعنى يساويه.»[78]

1 . 2 . القياس في الاصطلاح:

«حمل الشيء على الشيء بجامع»[79] وهو« إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وهو إجراء حكم الأصل على الفرع لجامع.»[80]«ومثل ذلك ما لم يسم فاعله (أي نائب الفاعل) على الفاعل بجامع الإسناد؛ إذ إنّ كلا منهما مسند إلى الفعل فرفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل بجامع الإسناد، ويسمى هذا الجمع علة. وهذا العلة هي التي سوغت حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع مع أنّ الأولى بالرفع هنا هو الفاعل فهذا أصله.»[81] والظاهر أنّ القياس قد جرى بحمل المقيس (أوالفرع) وهو نائب الفاعل على المقيس عليه أو (الأصل) وهو الفاعل في حكم الإعراب وهو الرفع بجامع أو بعلة مشتركة بينهما هي الإسناد.

---

[76] ابن منظور جمال الدين محمد، **لسان العرب**، تح : عبد الله علي الكبير وآخرون، (دط، القاهرة: دار المعارف ،دت)، مج 5، ج39، ص 3793.

[77] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425 هـ/2004م، ص 800.

[78] خلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**، ص.73.

[79] خلوف بن لعلام، المرجع نفسه، ص 73.

[80] أبو البركات الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، ص. 93.

[81] خلوف بن لعلام، **المرجع السابق**، ص 73.

Scanné avec CamScanner

«فالقياس إذن لا يتركب إلاّ بوجود أربعة أركان: المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) والحكم، والجامع أو العلة.»[82]

2 . أقسام القياس وأنواعه:

قسم القياس بحسب الزاوية التي نظر منها إليه النحاة القدامى عدة تقسيمات متشعبة، وسنحاول هنا إبراز أهمّ التقسيمات التي تتناول في الدرس النحوي وهي[83] كالآتي:

أولا: القياس الأصلي:

ويسمّي بعض النحاة المحدثين هذا النوع من القياس بـ «القياس الاستقرائي، وسماه آخرون القياس الاستعمالي، كما سماه غيرهم قياس الأنماط. »[84] ويبدو أنّ التسمية الأقرب إلى المفهوم هي القياس الاستعمالي؛ إذ إنّه قسم بحسب طبيعة الاستعمال إلى ثلاثة أقسام هي:

1 . القياس المطّرد:

«وهو عندهم [أي النحاة] ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من أبواب الصناعة النحوية مطردا كالجر بحروف الجر، وكنصب إنّ الاسم ورفع خبرها.»[85] وهو «إلحاق كلمة بما يناظرها في الصيغة أو إلحاق تركيب بما يناظره في البنية في حكم ثبت للنظير بالاستقراء لكثرته في بابه، فهو إذن إلحاق لفظ وإجراؤه على نظائره على أساس قاعدة نحوية بنيت على الاستقراء على الكثير والمطرد في بابه، فهو حمل لفظ على نظيره في الحكم لأنّهما من باب واحد ويضبطهما قانون واحد ولأجل ذلك يكون لهما حكم واحد.»[86] «ومثال هذا القياس أن يلحق المتكلّم مفعولا به غير منقول عنده ولم يستعمله من قبل في التركيب مفعولا منقولا ومعلوما عنده نحو قوله: كلمت أزدشيرَ أمس فينصب حملا (أزدشير) غير المنقول على ما عرفه واستعمله مما اختزنته ذاكرته من نظائر لهذا التركيب الذي يشتمل على مفعول به نحو: كلمت عليا أمس، وأكلت تفاحة، وسألت محمدا أمس.ومثل ذلك أيضا أن يستحدث المتكلّم

---

[82] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 74.

[83] مبارك تريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص 90.

[84] خلوف بن لعلام، المرجع السابق، ص 86.

[85] مبارك تريكي، المرجع السابق، ص 90.

[86] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 86.

Scanné avec CamScanner

اسم المكان من الفعل (مشى)، ولم يسمعه ولو لم يستعمله من قبل فيقول: (ممشى)، وذلك بحمله وقياسه على نظائره مما عرفه واستعمله واختزنته ذاكرته نحو: مجرى، ومرمى، وملهى.»[87]

فهذا القياس إذن يقوم على اعتبار ما يطرد من اللفظ على سمت واحد في كلام العرب تستنبط منه قواعد ينبغي إجراء الكلام على منوالها.

2 . القياس الشاذ:

وقد«عرّف الشاذ عندهم بأنّه: ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره، والشاذ هو الخارج عن القاعدة. وهذا المعنى هو القريب من المعنى اللغوي لمادة (ط ر د) ففي لسان العرب اطرد الشيء تبع بعضه بعضا.»[88] «وشذ عندهم إذن تكون بمعنى انفرد عن الجمهور، وندر فهو شاذ، وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا (...).»[89]

3 . القياس المتروك:

« وهو قياس لم يحدده النحاة وإنما ضربوا له الأمثلة، وهو في مقصودهم الأصل الذي ينبغي أن يكون في الكلام قال سيبويه: "وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات وقد احتجوا ببيت من الشعر [في ذلك]."»[90]

ثانيا: القياس التعليلي (قياس بحسب العلة الجامعة):

يدعى هذا النوع من القياس عند بعض المحدثين بـ «القياس الشكلي، وسماه غيرهم قياس الأحكام.»[91]

ويعرّف بأنّه«حمل الفرع على الأصل بعلة،(...).»[92] وقسم أبو البركات الأنباري القياس بحسب العلة إلى ثلاثة أقسام هي:

---

[87] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص.87.

[88] مبارك مريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص.91.

[89] مبارك مريكي، المرجع نفسه،ص.91.

[90] المرجع نفسه،ص.91.

[91] مخلوف بن لعلام، المرجع السابق، ص.86.

[92] المرجع نفسه ص.86.

Scanné avec CamScanner

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

1 . قياس العلة:

وقد عرّفه أبو البركات الأنباري أنّه«حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم» «مثل: حمل ما الحجازية على ليس في عمل الرفع والنصب فالأصل في ما النافية ألاّ تعمل شيئا لأنّها لا تختص لا باسم ولا بفعل، ولكن الحجازيين أعملوها إذا قاسوها على ليس فأعملوها عملها، وعلة ذلك أنّ معناها كمعنى ليس.»[94]

2 . قياس الشبه:

وهو« أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.»[95]

« وقد مثل أبو البركات الأنباري لهذا القياس بحمل الفعل المضارع على اسم الفاعل في الإعراب، فالمقيس عليه هو الاسم والمقيس هو الفعل المضارع والعلة الجامعة بين الفرع والأصل والتي أوجبت الإعراب للفعل المضارع وهي: المشابهة للاسم من عدة أوجه:

الوجه الأول: الاختصاص بعد الشياع، ومثاله أن تقول: (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال(..)

الوجه الثاني: أنّ الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء المزحلقة كما تدخل على الاسم فتقول: إنّ عليا ليسافر، كما تقول: إنّ عليا لمسافر.

الوجه الثالث: أنّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته، فإنّ الفعل (يضرب) مثلا على وزن ضارب في حركاته وسكونه وليس في مثليهما.

الوجه الرابع: أنّ الفعل المضارع يكون صفة كما يكون الاسم إذ تقول: مررت بطفل يلعب كما تقول: مررت بطفل لاعب.»[96] يفهم مما سبق أنّ الفعل المضارع يشبه الاسم في جملة من الخصائص، وتلك المشابهة أوجبت للفعل المضارع أن يأخذ نفس حكم الاسم لعلة المشابهة، فالشبيه (المقيس) هو المماثل للعنصر اللغوي في بعض الصفات التي توجب له نفس حكم (المقيس عليه) لعلة المشابهة.

---

[93] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 79

[94] المرجع نفسه، ص.94.

[95] مبارك مريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص.93

[96] مخلوف بن لعلام، المرجع السابق ص 80.

Scanné avec CamScanner

3 . قياس الطرد:

«وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، ويقصد بالإخالة أن يحصل تناسب وتوافق بين العلة والحكم أي يكون الحكم موافقا للعلة، لأنّ الحكم يترتب عن العلة ومن ثمّ فإنّ العلة ينبغي أن تناسب الحكم بصورة يقبلها العقل.فإذا عللت مثلا إبدال التاء طاء في كل فعل ثلاثي مبدوء بحرف مطبق في باب افتعل بعلة التخفيف فهذه علة ملائمة لحكم الإبدال لأنّ التجربة والحس يؤيّدانها، فالعلة ههنا مناسبة.»[97]

3 . أركان القياس: مثلما تمت الإشارة إليه سابقا فإنّ القياس له أربعة أركان وهي كالآتي:

1 . المقيس عليه: أو الأصل، أو المحمول عليه:

والمقيس عليه عند النحاة هو« النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذي يحتج بكلامهم سواء أكان النقل سماعا، أو رواية، ومشافهة، أو تدوينا،(...) »[98]

2 . المقيس، أو الفصل، أو الفرع، أو المحمول:

«مصطلحات أربعة أطلقت على هذا الركن، وهو عندهم الكلام المحمول على كلام العرب تركيبا، أو حكما قال المازني:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، قال ألا ترى أنّك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره"(...).»[99]

---

[97] مخلوف بن لعلام. مبادئ في أصول النحو ص 81

[98] مبارك مريكي. محاضرات في أصول النحو ومدارسه. ص ص 98 99

[99] المرجع نفسه.ص .99.

Scanné avec CamScanner

3 . العلة:

3 . 1 . تعريف العلة:

« وهي الصفات المشتركة، أو القواسم المشتركة بين المقيس عليه، والمقيس، وقد سماها بعضهم الجامع؛ لأنّها تجمع بين ركنين، والجامع هو أحد ثلاثة:

1 . العلة: (...) وهي العلاقة التي رأى المتكلم أوالنحوي أنّها تربط بين المحمول والمحمول عليه، فقاس أحدهما بالآخر.

2 . الشبه: وهو ووجود ضرب من الشبه بين المقيس والمقيس عليه، وهو غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل.

3 . الطرد: وهو عندهم وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلة وهو محل خلاف بينهم.»[100]

3 . 2 . أنواع العلة:

أ . علل تعليمية: « وهي التي يتصل بها إلى تعلّم كلام العرب فنحن لم نسمع كلام العرب كله، وإنما سمعنا بعضه، ولنا بعد ذلك أن نقيس عليه نظائره. ومثل ذلك لما سمعنا: هو ذاهب، وهو قاتل، ونحو ذلك عرفنا أنّ اسم الفاعل الثلاثي فقسنا عليه من غير المسموع عندنا بإجرائه على مثاله: (فاعل).»[101]

ب . علل قياسية: «وهي مستنبطة قياسا، وتفسر وجود حكم الأصل في الفرع، وخروج بعض العناصر اللغوية من حكم نظائرها في بابها ودخولها في حكم باب غير بابها، وهي التي تكون ركنا في القياس التعليلي(..) ومثلها علة عمل بعض الأسماء المصادر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فهي من باب المعمول وحكمها ألاّ تعمل إلاّ أنها دخلت في باب ما يعمل من الأفعال وأخذت حكمها وذلك لمعنى جامع بين هذه الأسماء وبين أفعالها في مواضع كثيرة، (...).»[102]

ج . العلل الجدلية: « وهي علل يسأل عنها بعد معرفة العلل التعليمية والقياسية لتفسير ما وراءها من الظواهر اللغوية فإذا سألت مثلا: بم نصبت (زيدا) ورفعت (قائم) في قولك: إنّ زيدا قائم؟ فتجيب قائلا: لأنّ إنّ تنصب الاسم وترفع الخبر. فهذه علل تعليمية. وإذا سألت بعد ذلك لم وجب أن تصب (إنّ) الاسم وعمل النصب للفعل في الأصل فتجيب فتقول: لأنها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه وأعملت عمله لما ضارعته (شابهته).فهذه علل قياسية. وإذا سألت بعد ذلك: من أيّ جهة شابهت أحوات إنّ الأفعال؟ وبأيّ الأفعال

---

[100] مبارك مبركي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص 100

[101] خلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 193.

[102] خلوف بن لعلام، المرجع نفسه، ص 194

Scanné avec CamScanner

شهتموها أماضية أم مستقبلية أم حادثة في الحال؟ (...) والجواب عن مثل هذه الأسئلة إنما يكون بعلل جدلية فلا هي تعليمية ولا هي قياسية (...)»[103]

4. الحكم

«تركيب الربع من أركان القياس هو الحكم، وهو عند المتقدمين إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، وشأنه أن يرفع حكم يعطى للفاعل، وهو حكم إعرابي، وأن عدم الصرف حكم سلبي يعطى للاسم الممنوع من الصرف مثل: عمر وأحمد، وحكم السالم من إلحاق المقيس بالمقيس عليه، فهذا يتضمن إعطاؤه حكمه.»[104]

---

[103] عبد الرحمن السيوطي، في أصول النحو، ص 194.

[104] سعيد الأفغاني، محاضرات في أصول النحو وتاريخه، ص 100.

المحاضرة الإلكترونية 08 : استصحاب الحال

الرابط https://moodle.univ-medea.dz/course/view.php?id=5219

يعتبر الاستصحاب أصلا من أصول النحو ودليل من أدلته عند جماعة من القدماء المشتغلين بأصول النحو.

وتسعى هذا المحاضرة إلى التعريف بهذا الأصل عند النحاة وكيفية الاشتغال به في الاستدلال النحوي.

1. تعريف الاستصحاب:

1. 1. لغة:

«ويسمى عندهم استصحاب الحال، أو استصحاب الأصل (...)»[105] و«الاستصحاب لغة طلب المصاحبة والمرافقة، وكلّ ما لازم شيئا فقد استصحبه. »[106]

1. 2. اصطلاحا:

« أمّا في الاصطلاح فقد جاء في كتاب الاقتراح أنّه : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب. »[107]

« ومعنى ذلك أنّ كلّ لفظ يلازمه ويصاحبه في بابه حكم نحوي هو له بالأصالة، ذلك أنّ الأبواب تعقد على الأصول، وكلّ لفظ ينتمي إلى باب من الأبواب النحوية فإنّه يستحق الحكم الذي يعقد على أصل بابه، فالفاعل يستحق حكم الرفع في الإعراب في بابه والمفعول به يستحق حكم النصب في الإعراب في بابه، واسم المفعول من الفعل الثلاثي يستحق أن يكون على مثال (مفعول) في بابه وذلك إذا لم تطرأ عليه علة تغير ذلك الحكم، فنقر للفظ بدليل الاستصحاب هذا الحكم الذي استحقه بالأصالة في بابه فنقول إنّ اللفظ "علي" في قولنا: جاء عليّ حكم إعرابه الرفع لأنّ الأصل في الفاعل يكون مرفوعا في بابه، إذا لم تغيّره علة طارئة وهكذا فإننا نقر للفظ الحكم الذي يصاحبه ويلازمه عادة في بابه بدليل الاستصحاب، (...).»[108]

---

[105] [105] مبارك مريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، ص.115.

[106] خليفة بن العلام، مبادئ في أصول النحو، ص.168.

[107] خليفة بن العلام، المرجع نفسه، ص.168.

[108] نفسه، ص.ص.168.169.

Scanné avec CamScanner

« ومن ثم فإنّ دليل الاستصحاب يحتاج إليه النحوي ليثبت به الحكم للفظ إذا بقي ذلك اللفظ على حاله ولم يطرأ عليه علة تغيره، ولذلك فإنّ دليل الاستصحاب لا يصح لإثبات حكم للفظ عادل عن أصله في باب وانتقل إلى حكم آخر لعلة طارئة، فلا يصح مثلا الاستدلال على إعراب "من" في قولك : من الطارق، بدليل الاستصحاب، كقولنا: اللفظ "من" معرب لأنه اسم إذ الأصل في الأسماء الإعراب بدليل الاستصحاب، فهذا دليل مردود لأنّ الاسم "من" اعترضته علة وهي مشابهته للحرف في مثله، فانتقل حكمه من الإعراب إلى البناء، ولذلك ذهب السيوطي إلى أنه " إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به »[109]

«وخلاصة هذا الكلام أنه لا يستدل بالاستصحاب على حكم لفظ إلا إذا نص النحوي أنه دال على حاله وأصله في بابه ولم يعدل عنه وبعبارة أوضح: ما طرأ حكمه يصاحبه ويلازمه [م] ولم تطرأ عليه تغيره »[110]

---

[109] عباس بن حلاوي، مبادئ في أصول النحو، ص 169

[110] المرجع نفسه، ص 171

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
للكلية
كلية الآداب واللغات

سلسلة الأعمال الموجهة

Scanné avec CamScanner

جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

حصيلة نشاطات الطالب

(المنجزة خلال السداسي)

المستوى: السنة الثانية ليسانس

التخصص: دراسات لغوية نظرية

المقياس: أصول النحو

الفوج :

أستاذة المقياس:

أ/ بوعيشاوي فايزة؛ أستاذ محاضر قسم . ب . رابط الاتصال؛ عبر البريد الإلكتروني؛

faizabphy@gmail.com .

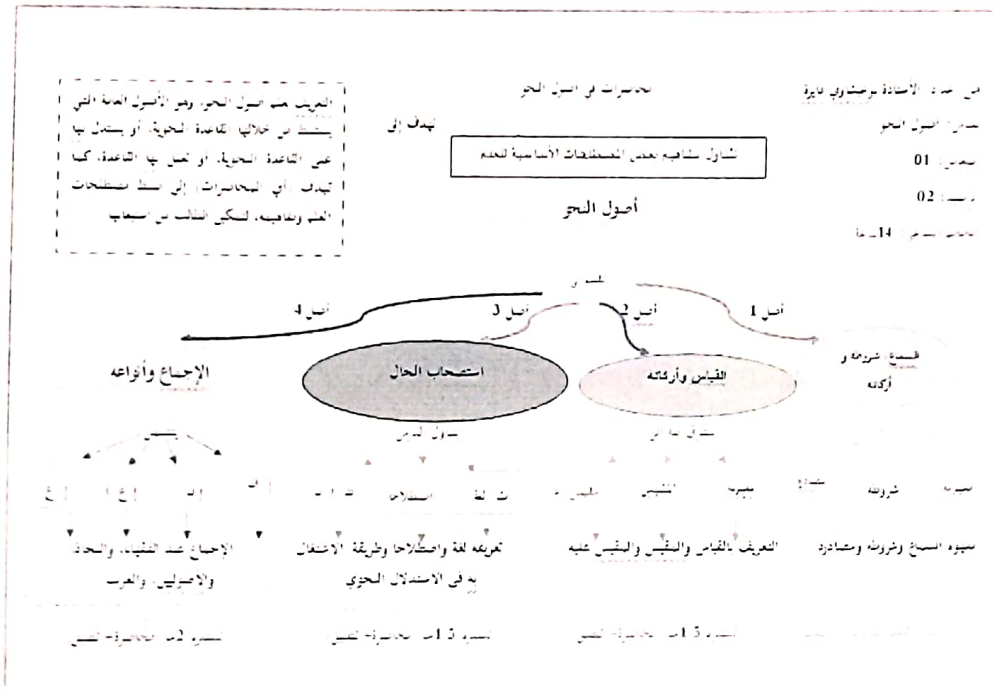
الطالب:

الاسم واللقب:

السنة الجامعية 2021 / 2022

Scanné avec CamScanner

1 . نموذج خريطة مفاهيمية للدرس:



مثال عن النموذج الموجودة في المحاضرة

2 . نموذج المصطلحات المفتاحية المستخرجة من المعاجم المتخصصة أو المراجع:

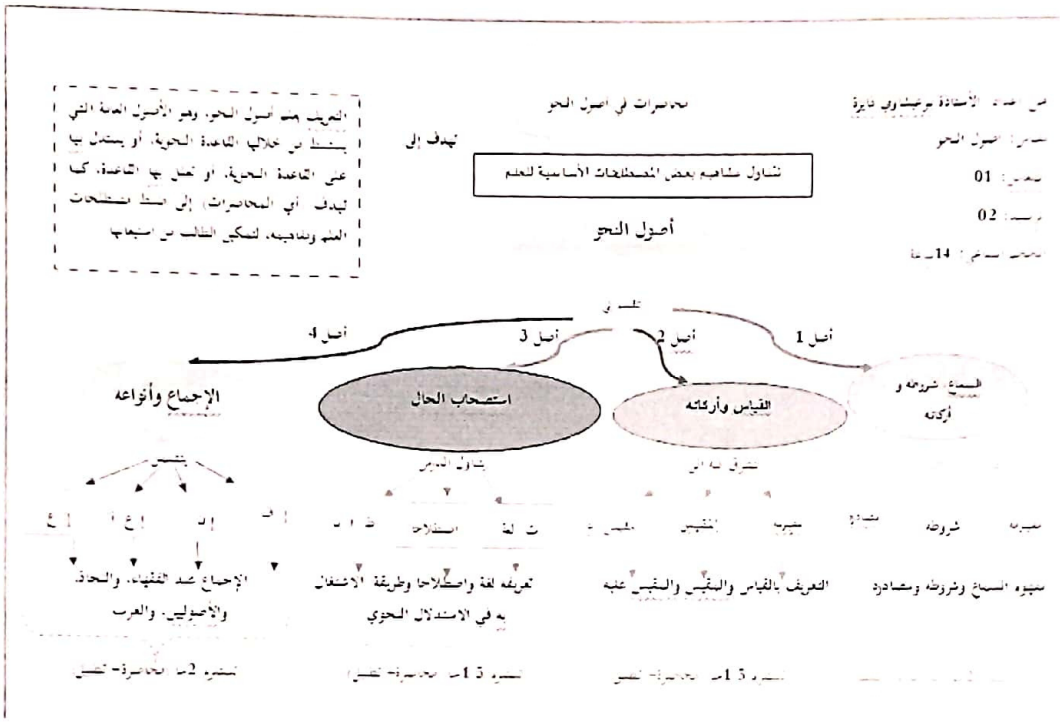
القراءة: هي الخلاف المنسوب إلى لإمام من أئمة المتجرّدين للقراءة، مما أجمعت عليه الروايات والطرق، كقراءة نافع وعاصم. **معجم علم القراءات، عبد العلي المسؤول.**

الظرف: هو اسم منصوب يدل على زمان الفعل أو مكانه ويتضمّن معنى "في" باطراد. وإذا لم يتضمّن معنى "في" فلا يكون ظرفا بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة [أي حسب موقعه في الجملة] فيكون مبتدأ مثل: " يومنا مشرق" أو خبر مثل: "يومنا يوم مبارك". منقول عن **المعجم المفصل في النحو. ص.602. عزيزة فوال بابتي.**

استعمال معجمين مختلفين لاستخراج المصطلحات وتعريفاتها:

Scanné avec CamScanner

1 . نموذج خريطة مفاهيمية للدرس:



مثال عن النموذج الموجودة في المحاضرة

2 . نموذج المصطلحات المفتاحية المستخرجة من المعاجم المتخصصة أو المراجع:

القراءة: هي الخلاف المنسوب إلى لإمام من أئمة المتجرّدين للقراءة، مما أجمعت عليه الروايات والطرق، كقراءة نافع وعاصم. **معجم علم القراءات، عبد العلي المسؤول.**

الظرف: هو اسم منصوب يدل على زمان الفعل أو مكانه ويتضمّن معنى "في" باطراد. وإذا لم يتضمّن معنى "في" فلا يكون ظرفا بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة [أي حسب موقعه في الجملة] فيكون مبتدأ مثل: " يومنا مشرق" أو خبر مثل: "يومنا يوم مبارك". منقول عن **المعجم المفصل في النحو**. ص.602. عزيزة فوال بابتي.

استعمال معجمين مختلفين لاستخراج المصطلحات وتعريفاتها:

3 . نموذج لنص تطبيقي محلل بلغة وأسلوب الطالب:

نموذج لتحليل النص:

الإطار العام للنص: يتحدث النص عن رفض أحد النحاة [الزمخشري] الاستشهاد بإحدى القراءات القرآنية، ويندرج النص ضمن مباحث علم أصول النحو.

2 . المصطلحات الواردة في النص:

القراءة: هي الخلاف المنسوب إلى لإمام من أئمة المتجرّدين للقراءة، مما أجمعت عليه الروايات والطرق، كقراءة نافع وعاصم. معجم علم القراءات، عبد العلي المسؤول.

الظرف: هو اسم منصوب يدل على زمان الفعل أو مكانه ويتضمّن معنى "في" باطراد. وإذا لم يتضمّن معنى "في" فلا يكون ظرفا بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة [أي حسب موقعه في الجملة] فيكون مبتدأ مثل: " يومنا مشرق" أو خبر مثل: "يومنا يوم مبارك". منقول عن المعجم المفصل في النحو. ص.602. عزيزة فوال بابتي.

الشعر: هو كل ما يتقيد فيه الناظم بوزن وقافية.

الكلام المنثور(النثر): هو الكلام المرسل الذي يتحدث به المتكلم ولا يتقيد فيه لابوزن ولا قافية.

القرآن المعجز: كلام الله المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام، المعجز بألفاظه ونظمه.

3 . الشرح والتمثيل:

قرأ ابن عامر الآية الكريمة: " قتلُ أولادَهم شركائِهم" وهي كيفية في القراءة تختلف عن الكيفية التي قرأ بها جمهور القراءات؛ بحيث إنّه رفع لفظ "القتلُ" ونصب"الأولاد" وأضاف لفظ "الشركاء" إلى لفظ "القتل"، فالقارئ وفق هذه الكيفية فصل بين المضاف والمضاف إليه، فالمضاف "القتل" والمضاف إليه" الشركاء". وهذا الفصل مخالف للقياس لأنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بلفظ ليس ظرفا.

إنّ الزمخشري يرد هذه القراءة ويطعن عليها . وهي من قارئ موثوق بنقله . لأنّ القياس في العربية يقتضي عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأنّه يرجح القياس على صحة النقل. فالزمخشري يرى بحسب ما نقله عنه الأفغاني:"(...)فشيء لو كان في الضرورات وهو **الشعر** لكان سمجا مردودا...فكيف في **الكلام المنثور**؟ فكيف به في **القرآن المعجز** بحسن نظمه وجزالته!؟" أنّ هذا الفصل بين المتضايفين لو كان في الشعر لكان مقبولا نظرا لما تبيحه ضرورة التقيد بالوزن والقيود الشعرية، فكيف يكون في النثر؟ أو القرآن الكريم المعجز بنظمه، فهذا يخالف القياس في اللغة العربية. "والذي حمله على ذلك أنّ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء" يفهم من هذه العبارة أنّ ابن عامر قرأ بهذه الكيفية لأنّه اتبع رسم المصحف العثماني في بعض المصاحف مكتوبا بالياء. وفي

ختام النص أشار الزمخشري إلى وجهة نظر هي قوله:"ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء، لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب" وهو وفق هذه النظرة يخضع القراءة لقياس اللغة العربية وهو عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

4 . إبداء الرأي ووجهة النظر:

إنّ هذا التعصّب الذي حمل نحاة البصرة على رفض هذه القراءة ومنهم الزمخشري قد تسرّعوا في هذا الحكم كي تسلم لهم قواعد وضعوها دون استقراء واف. فقولهم: "إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد أو الكلمة الواحدة لا يجوز الفصل بينهما بلفظ أجنبي، ويجوز الفصل بالجار والمجرور والظرف لأنّهم تسامحوا في ذلك.فإنّ كان الأمر كذلك فهلا فصلوا: بين جزئي الكلمة الواحدة مثلا: طاولة، شجرة، ..إلخ بالظرف والجار والمجرور كما فعلوا بالمتضايفين.

5 . الخلاصة والاستنتاج:

كان على الزمخشري وهو أعجمي ألاّ يطعن في إمام يعدّ من أعلام القراء وكبار التابعين، أحد القراء السبعة، تلقى قراءته عن كبار الصحابة، ويتحرى (أي الزمخشري) قبل نقد رجل عربي قويم الملكة فصيح اللسان حجة في لغة العرب، ويجعل من هذه القراءة حجة قوية على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور مثلها مثل القراءة الأخرى التي قرأها بالهمز : "وجعلنا لكم فيها معائش" وجعلها حجة في تصحيح قاعدتهم أو تذييلها بأنّ العرب ربما حملت الحرف الأصلي على الزائد فعاملته معاملته إن كان شبيها به في اللفظ مثل: مصائب، منائر، في كون همزتهما مقلوبة عن حرف أصلي لا زائد، [وهذا مخالف للقياس إذ القياس أن يقلب الحرف الزائد لا الأصلي كما هو الحال في عجوز، سحابة]

4 . نموذج لبطاقة قراءة كتاب تم الاطلاع عليه في المقياس :

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

1	عبد الرحمن الحاج صالح. بحوث ودراسات في علوم اللسان. موفم للنشر. الجزائر.2012.
2016 08 19	
اللسانيات العامة General Linguistics	[أمّا ما يسميه الغربيون بالـ (general linguistics) (بالفرنسية linguistique générale) فهو يقصد عندهم كما لنا على الدراسة الموضوعية لظواهر اللسانية العامة الوجود منها وخاصة، وذلك من خلال الألسنة خاصة بكل لغة]. ص.174.
ملاحظات	

2	عبد الرحمن الحاج صالح. بحوث ودراسات في علوم اللسان. موفم للنشر. الجزائر.2012.
2016 08 19	
هدف اللسانيات العامة	[...العناية منصبة [في اللسانيات العامة] هو الكشف عن أسرارها وقوانينها سواء كان في مستوى النظام المتواضع عليه أو في مستوى الكلام، وكيفية تأدية المتكلمين لوحداته وتركيباته في المخاطبات الشفهية والكتابية). ومقصودهم الأسمى هو أن يضعوا آليات للسان الوصف العلمي الدقيق ويتحاشوا بذلك التحديد التحكمي للمعايير المعهودة.]. ص.174.
ملاحظات	

صورة مأخوذة لبطاقة قراءة لكتاب عبد الرحمن الحاج صالح كنموذج 1:

1	عبد الرحمن الحاج صالح. مفاهيم النظرية الخليلية. مفاهيمها الأساسية. ضمن كراسات المركز، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.ع. 4 . 2007.
2019 01 02	
مفهوم القياس عند الخليليين	[فالقياس في كتابه، هو كما سنرى، تكافؤ إجرائي في الجرى أو البنية أو بين العناصر لأكثر من مجموعة. واطراد اللسان هو في الحقيقة توافق أفراد هذه المجموعات في البنية لا في الصفات الخارجة عن هذه البنية. وهذا ما تقتضيه اللغة. فاللغة كلها مجاري ومبنى وليست فقط صفات مميزة وخلفا من المتقابلات كما كان يزعم البنويون.]. ص.6.
ملاحظات	يعني بأنّ القياس بهذا المفهوم هو تكافؤ عمي في مجرى أو مسلك ما أو هو تكافؤ بين العناصر لأكثر من مجموعة.

2	عبد الرحمن الحاج صالح. مفاهيم النظرية الخليلية. مفاهيمها الأساسية. ضمن كراسات المركز، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.ع. 4 . 2007.
2019 01 02	
القياس النحوي	[وهذه هي ميزة القياس النحوي الأصيل. ويختلف عن قياس الفقهاء لأنّه يخص اللغة ولأنّ الحمل فيه يفضي إلى العوارف التي يدرك فيها ميدان اللغة وميدان الفقه. ويختلف أيضا عن قياس أرسطو (السيوجسموس) اختلافا جذريا : فهذا يتم بالدرج شيء في شيء (يندرج الحد الأوسط في الحد الأول وتندرج فيه النتيجة). ويتم القياس النحوي بحمل شيء على شيء بجامع وليس هذا الدراج بل تطبيقا رياضيا: مجموعة على مجموعة فيظهر بذلك التكافؤ بين المجموعتين في البنية.]. ص.6.
ملاحظات	

صورة مأخوذة لبطاقة قراءة لكتاب عبد الرحمن الحاج صالح كنموذج 2:

نماذج حلول الطلبة للتطبيقات والنشاطات المنجزة

النـــــمـــــوذج الأول:

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة العربية و الأدب العربي

حصيلةنشاطات الطالب
المنجزة خلال السداسي

المستوى :السنة ثانية ليسانس
التخصص :دراسات لغوية نظرية
المقياس :أصول النحو
الفوج : 04

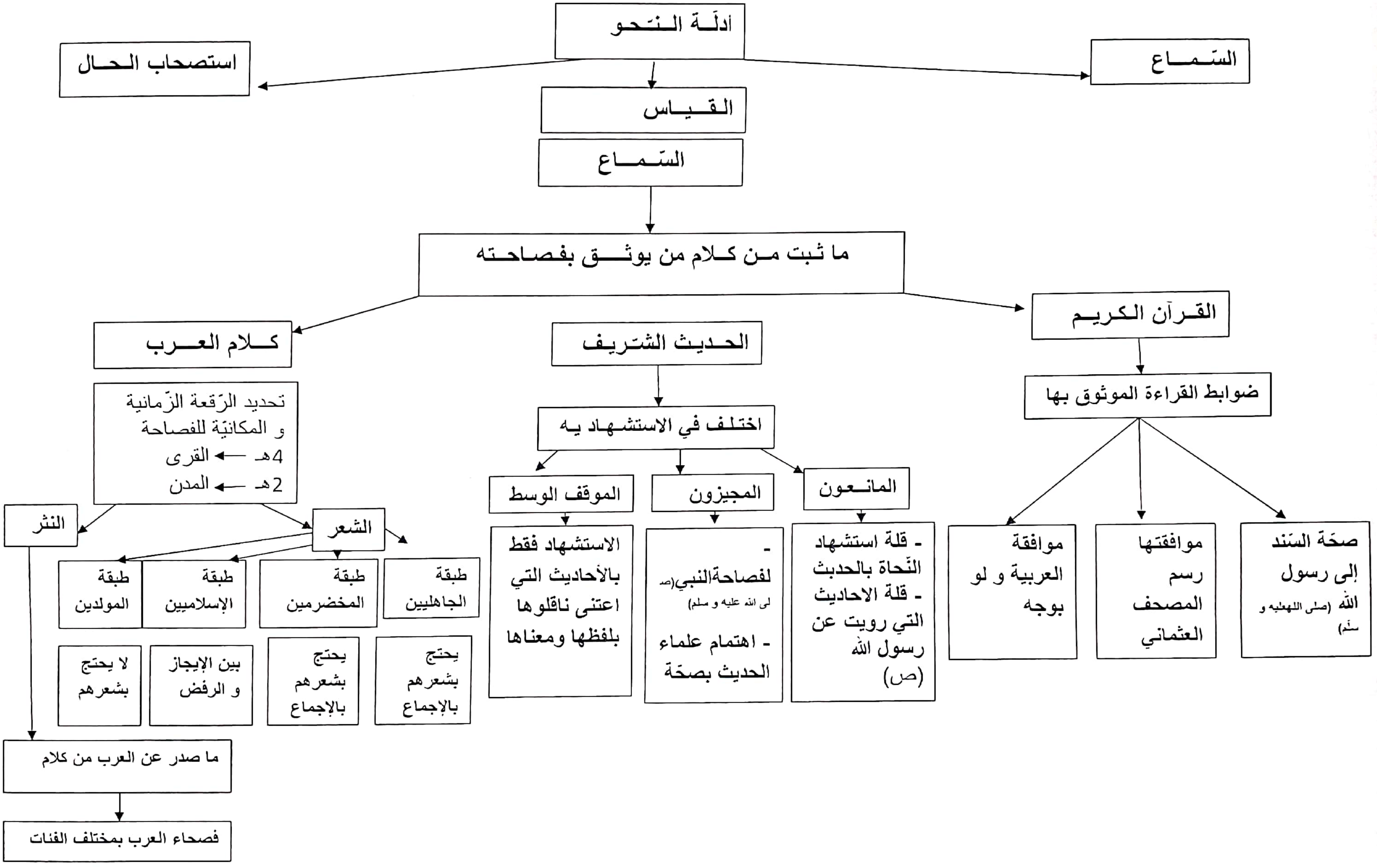
أستاذالمقياس :

بوعيشاويفايزة ؛ أستاذ مساعد صنف -ب- ؛ رابط الإتصال:

faizabphy@gmail.com

الطالبة :كريمة بوشريط

السنة الجامعية 2022/2021


أدلّة النّحو
السّماع
القياس
السّماع
ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته
القرآن الكريم
ضوابط القراءة الموثوق بها
صحّة السّند إلى رسول الله (صلى اللهعليه و سلّم)
موافقتها رسم المصحف العثماني
موافقة العربية و لو بوجه
الحديث الشّريف
اختلف في الاستشهاد به
المانعون
- قلة استشهاد النّحاة بالحدبث
- قلة الاحاديث التي رويت عن رسول الله (ص)
المجيزون
- لفصاحةالنبي(صلى الله عليه و سلم)
- اهتمام علماء الحديث بصحة
الموقف الوسط
الاستشهاد فقط بالأحاديث التي اعتنى ناقلوها بلفظها ومعناها
كلام العرب
تحديد الرّقعة الزّمانية و المكانيّة للفصاحة
4هـ ← القرى
2هـ ← المدن
النثر
الشعر
طبقة الجاهليين
طبقة المخضرمين
طبقة الإسلاميين
طبقة المولدين
يحتج بشعرهم بالإجماع
يحتج بشعرهم بالإجماع
بين الإيجاز و الرفض
لا يحتج بشعرهم
ما صدر عن العرب من كلام
فصحاء العرب بمختلف الفئات

القـيـــاس

تعـريـفـــه:

لـغـــة

-التَقدير
- ردّ الشَيء إلى نظيره.
- التَسوية بين الشينين.

اصطلاحا

-حمل الشيء على الشيء بجامع.

أقســـامـــه

القباس الأصلي (الاستعمالي)

المطرد

إلحاق لفظ و إجراؤه على نظائره على اساس قاعدة نحوية.

الشّاذ

ما خرج عن القاعدة

المتروك

لم يحدد بل ضربوا له أمثلة.

القباس التّعليلي (الشّكلي)

العلّة

حمل الفرع على الأصل بعلّة

الشّبه

علّة جامعة بين الفرع و الأصل

الطرد

مطابقة الحكم للعلّة

أركـانـــه

المقيس عليه

النّصوص اللّغوية المنقولة عن العرب

المقيس

ما قيس على كلام العرب

العلّة

الصفات المشتركة بين المقيس و المقيس عليه

الحكم

إسناد أمر إلى آخر سلبا أو إيجابا.

علّة تعليميّة

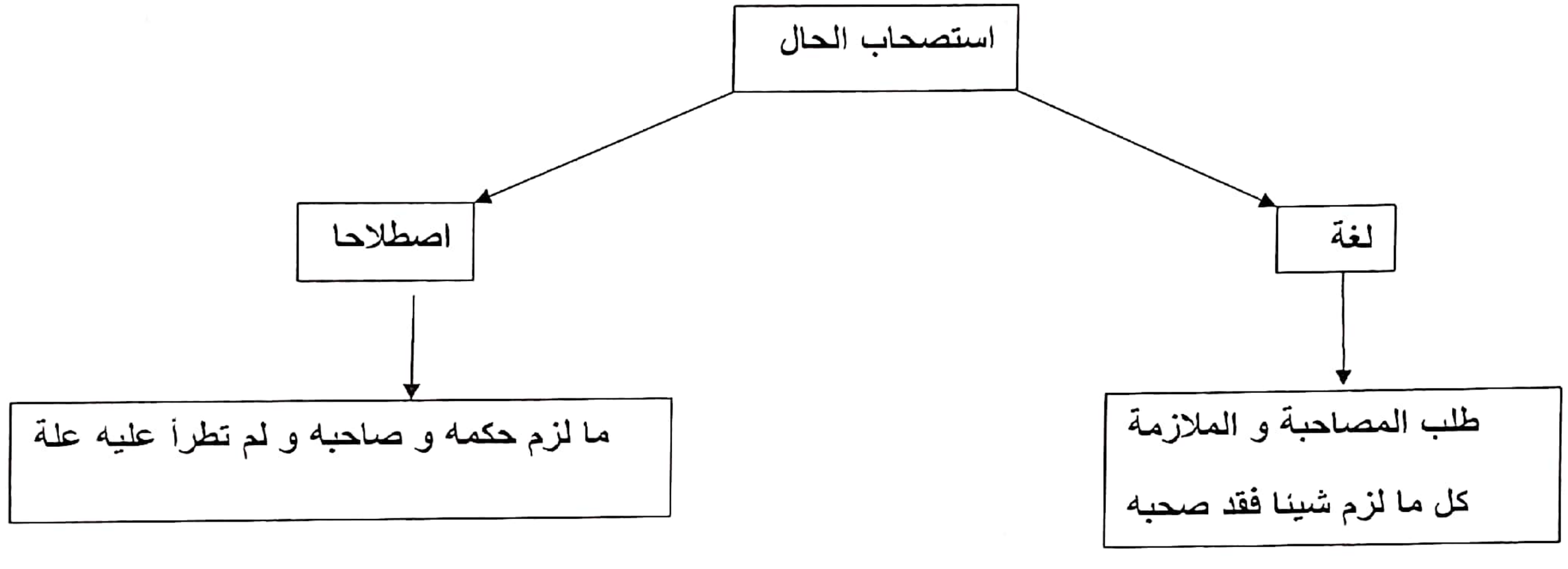
تعلّم كلام العرب و القياس عليه.

علّة قياسية

وجود حكم الأصل في الفرع.

علّة جدلية

تكون بعد التعليمية و القياسيّة لتفسير ماوراءها من ظواهر لغوية.


استصحاب الحال
اصطلاحا
لغة
ما لزم حكمه و صاحبه و لم تطرأ عليه علة
طلب المصاحبة و الملازمة
كل ما لزم شيئا فقد صحبه

2-تحليل نص تطبيقي ص21 لعبد الرحمن حاج صالح "درس السماع "

-الاطار العام للنص :

يتحدث النص عن اللفظ الشّاذ المطّرد أي الصيغ التي شذت عن القياس لكنّنا نحتج بها لكثرة استعمال العرب لها و هو يندرج ضمن مباحث أصول النحو.

2-المصطلحات الواردة في النص :

ضرب :ج.أضرب : المثل و الشّكل ،الصّنف من الشّيء . المنجد في اللغة و الأعلام ص448

شواذ :من شذ يشذ شذوذا أي انفرد عن غيره .

والشّاذ في اصطلاح النحاة ثلاثةأقسام أحدها ما شذّفي القياس دون الاستعمال ،فهذا قوي في نفسه يصحّ الاستدلال به . و الثّاني ما شّذ في الاستعمال دون القياس و هذا لا يحتج به لأنه كالمرفوض و يجوز للشاعر الرجوع إليه كالأجلل،و الثالث ما شذ فيهما فهذا لا يعول عليه لفقد أصله نحو المنا في المنازل وتقول النحاة شذ من القاعدة كذا أو من الضابط و يريدون خروجه مما يعطيه . المصباح المنير ص117

المطّرد :اطّرد الأمر تبع بعضه بعضا .

اطّرد الحد تتابع أفراده و جرت مجرى واحد .المصباح المنير ص 140

المطّرد العام لا شذوذ فيه و منه القاعدة المطّردة أي لا شذوذ فيها .المنجد في اللغة و الأعلام ص478

-الشرح و التمثيل :

بدأ النص بعبارة (هذا الضرب من الشواذ) .

أما الضّرب فهو الصّنف من الألفاظ ،و أما الشواذ فهي الصيغ القليلة بالنسبة إلى نظائرها لكنّها كثيرة

الاستعمال .لقد أشار عبد الرحمن حاج صالح في هذا النص إلى أن الشواذ أقسام و القسم الذي تحدث عنه هو ما شذّ في القياس دون الاستعمال و هذا القسم قوي يصح الاستدلال به .

و هذه الصيغ الشاذة قال عنها سيبويه أنها رغم مخالفتها لنظائرها إلا أنها استعملت بكثرة في اللغة العربية و من أمثلة هذه الصيغ الشاذة (استحوذ) و (أغيل)،فالفعل استحوذ أصله (حاذ) و هو فعل أجوف واوي

العين و قد أعل بقلب واوه ألفا فكان القياس يوجب إلحاق مزيد هذا الفعل به في الإعلال فيقال :استحاذ قياسا على(قام ،استقام)و (عاذ، استعاذ)... فهذا ما يقتضيه القياس .

لكن بالرجوع إلى السّماع نجد أن العرب نطقت به على هذا النحو و لم تنطق بغير (ستحوذ).

و قد ورد في قوله تعالى :"استحوذ عليهم الشيطان "فجاء بصيغة(استحوذ) لا (استحاذ).

كما نجد أن العرب استعملت(أطال) كما استعملت (أطول) لكن لم يكثر استعمال(أطول) بل (أطال) الموافق للقياس .

في حين كان استعمال (استحوذ)و(أغيل) بناءعلى السّماع خلافا للقياس و لم يستعمل غيرهما

.

-إبداء الرأي و وجهةالنّظر:

يجب الحفاظ على هذه الصيغ الشاذة عن القياس التي كثر استعمالها عند العرب الفصحاء لاستحسانهم لها يقول الأخفش :"السّماع يبطل القياس"فما نقل عن العرب لا يستعمل غيره و ما لم تعرفه العرب نلجأ فيهإلى القياس .

-الخلاصة و الاستنتاج:

كل ما نطقت به العرب فهو موثوق بفصاحته .قال ابن جني :"و اعلم إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما أنت عليه الى ما هم عليه".

فلا بد من قبول المطّرد الشّاذ لأنّنا ننطق بلغة العرب و علينا الاحتذاء بهم لكن لا نقيس عليه غيره .

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
للكلية
كلية الآداب واللغات

4-بطاقة قراءة كتاب تم الاطلاع عليه فى المقياس :

2021/12/17	سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ،،بيروت 1978
القياس	أبرز فرق بين علم اللغة و علم الصّرف و النّحو أن الأول طريقه السّماع و الثاني طريقه القياس و لذلك عرّفوا النحو بأنه : "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" . و أدق من ذلك في رأيي قول الكسائي :" إنما النّحو قياس يتبع أذ لست أعقل النحو إلا استقراء أو قياسا ، أما القياس نفسه هنا فحمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة و هم يعمدون إليه اذا كان المنقول عن العرب مستفيضا بحيث يطمئن إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادو معها القياس عليه " ص78
الملاحظات	- شمل الكتاب أربع محاضرات موجهة للطلبة في الاحتجاج ، القياس ، الاشتقاق الخلاف . - هذا النص مأخوذ من محاضرة القياس تناول فيه الكاتب أربعة مواضيع : - من تاريخ القياس و القياسيين . - أثر العلوم الدينية فيه . - من أحكام القياس. -العصريون و القياس .

النموذج الثاني:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الآداب واللغات

قسم :آداب و اللغات

السنة :الثانية ليسانس

التخصص: دراسات لغوية

مقياس: أصول النحو

أعمال تطبيقية في أصول النحو

من إعداد الطالبة:

لمياء سقسلي

بوعيشاوي فايزة

الفوج 06

الفهرس

1. نموذج خريطة مفاهيمية للدرس

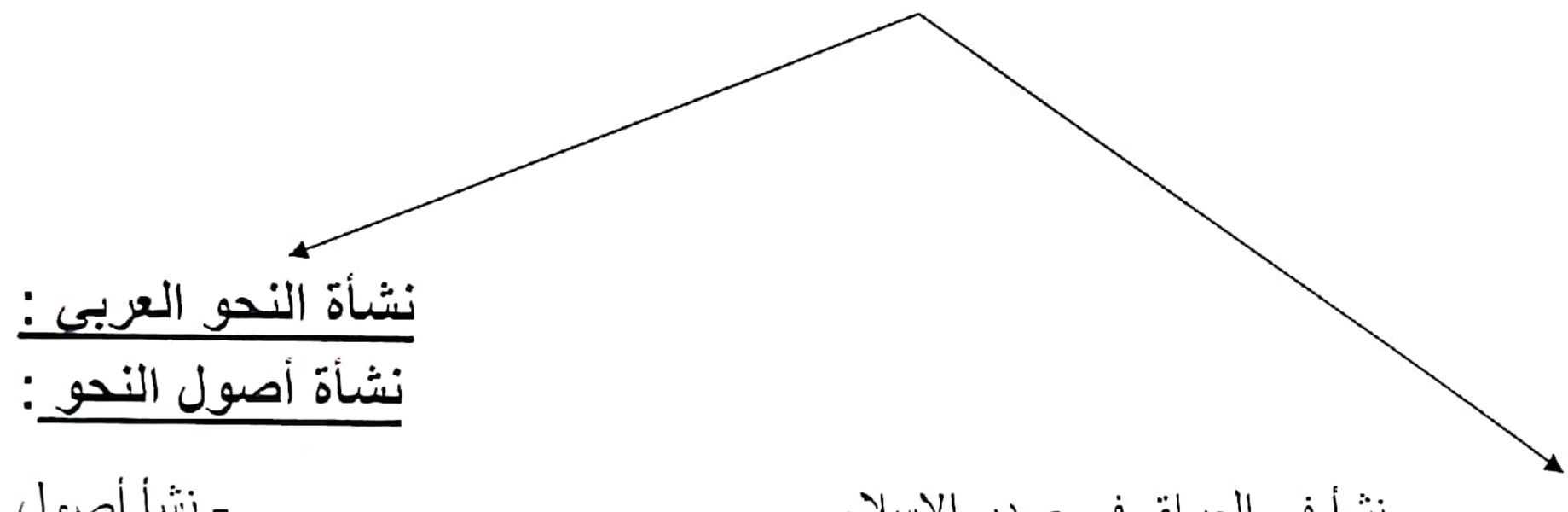
2. نمـــوذج المصطلحات المفتاحية

3. نمـــوذج لنـــص تطبيقي محلل

4. نمـــــوذج لبطاقة قراءة كتاب

نموذج خريطة المفاهيمية للدرس

نشأة علم أصول النحو(أصول النحو النشأة و المرجعيات):



نشأة النحو العربي :

نشأة أصول النحو :

-نشأ في العراق في صدر الإسلام

- نشأ أصول النحو في القرن 4 عند ابن جني

-أصيل المنشأ

- تعود نشأته إلى فترة زمنية مبكرة

-عربي المنبت

- استمر العمل بالأصول العامة للنحو لاستخدام القواعد و الأحكام النحوية

-ترعرع في أيادي العلماء العرب القدماء (أبو أسود الدؤلي)

- استنباط الأحكام النحوية لممارسة الأدلة الإجمالية من نقل(سماع،قياس،جماع –دوافع نشأته هي دوافع عربية إسلامية محضة و ذالك من

- علم أصول النحو و علم أصول الفقه هي تلك الوسائل العقلية

أجل الحفاظ على القران من اللحن و الحفاظ على اللغة

- تأثر علم أصول النحو ببعض العلوم

2- نموذج المصطلحات المفتاحية المستخرجة من المعاجم المخصصة أو المراجع :

- **النحو :** في اللغة من المصدر نحا ، والنحو : القصد و الطريق ، يكون ظرفاً و يكون اسما ، نَحاه يَنْحُوه و يَنْحاه نَحْواً و إنْتَحاه ونحو العربية منه و هو في الأصل مصدر شائع أي نَحَوْتُ نحواً كقولك : قصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم

-**النحو العربى** :هو علم يختص بدراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الأعراب و البناء مثل أحكام إعراب الكلمات ، و علامات إعرابها و المواضع التي تأخذ فيها هذا الحكم .

- **علم النحو :** و يسمى أيضاً علم الإعراب و هو علم يعرف به حال أواخر الكلام ، و علم النحو يبحث في أصول تكوين الجملة و قواعد الإعراب

-3 نموذج لنص تطبيقي محلل بلغتي و أسلوبي الخاص :لـ السيوطي – الاقتراح في علم أصول النحو ص 13

-تحليل النص :

يقصد السيوطي في نصه هذا أن أدلة النحو هي أربعة أدلة و هي : السماع ، القياس ، الإجماع ، استصحاب الحال بحيث أن الإجماع و القياس لهما مستند من السماع و أشار إلى الأدلة التي لا تستعمل بكثرة مقارنة مع الإجماع و القياس و السماع و من هذه الأدلة نجد الاستقراء و الاستحسان .

ونجد أن أصول النحو لها عدة مميزات من بينها إثبات الأحكام بالحجة القاطعة و التعليلات الناصعة و الارتفاع إلى درجة المجتهد و النأي بالنفس عن حضيض التقليد الأعمى و نجد أيضا الإطلاع على أدلة النحو لأن المقلد لا يفرق بين الخطاء و الصواب و إذا ميز بينهما فهو في شك و ارتياب و لا تخلص معلوماته و خلاصة القول يمكننا أن نقول أن أصول النحو يعالج مسائل النحو فنجد أن السيوطي قد استقى مادته المعرفية من كتاب سيبويه إذن فأن أصول النحو ثلاث(سماع ، إجماع ، قياس) .

النـــــمـــــوذج الثالث:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية اللغات والآداب

قسم اللغة والأدب العربي

حصيلة نشاطات الطالبة

المستوى: السنة الثانية ليسانس

التخصص: دراسات لغوية نظرية

المقياس: أصول النحو

الفوج: 02

أستاذة: بوعيشاوي فايزة

faizabphy@gmail.com

الطالبة: بلخيرات رندة

mohamedbelkhirat@gmail.com

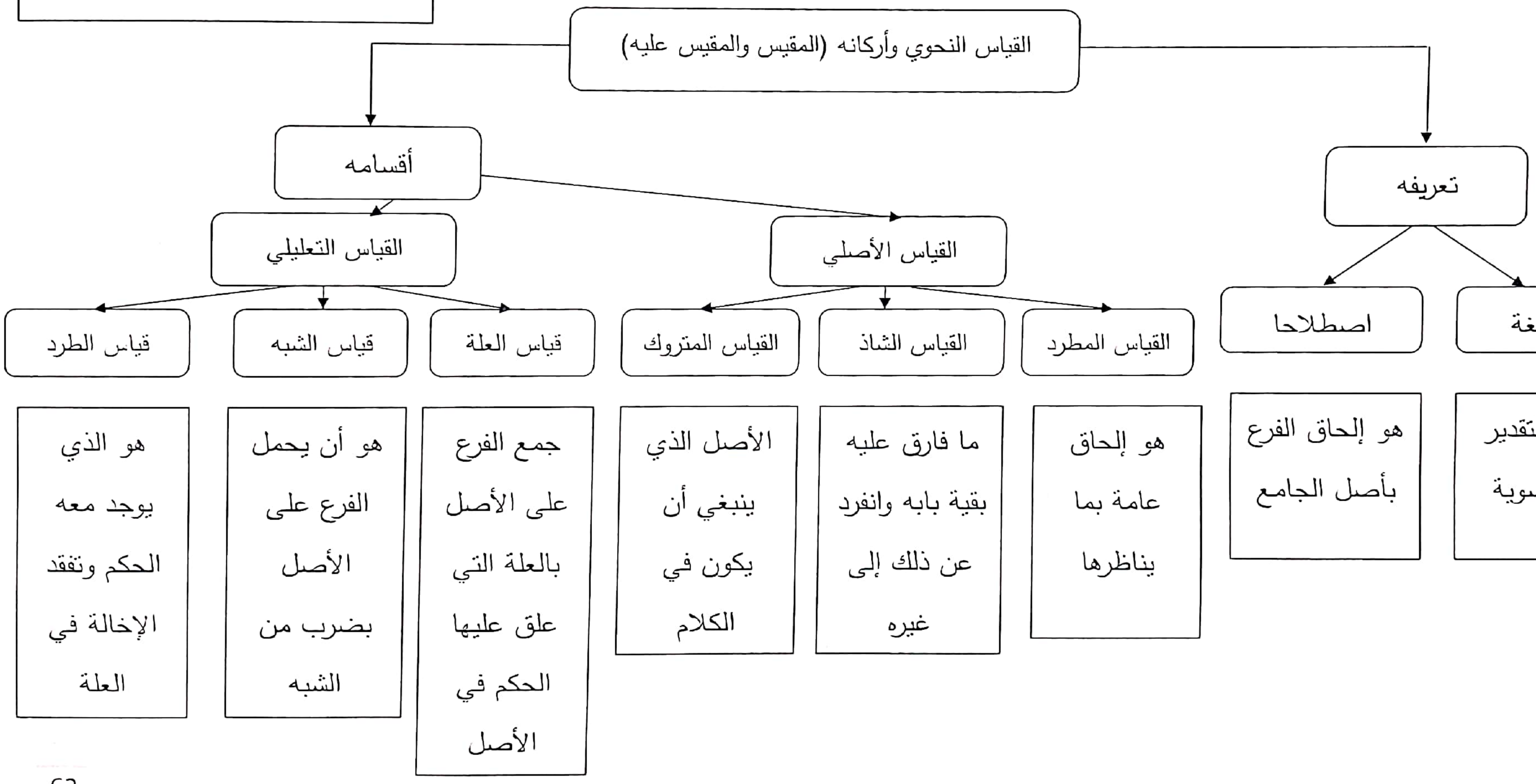
السنة الجامعية: 2022/2021

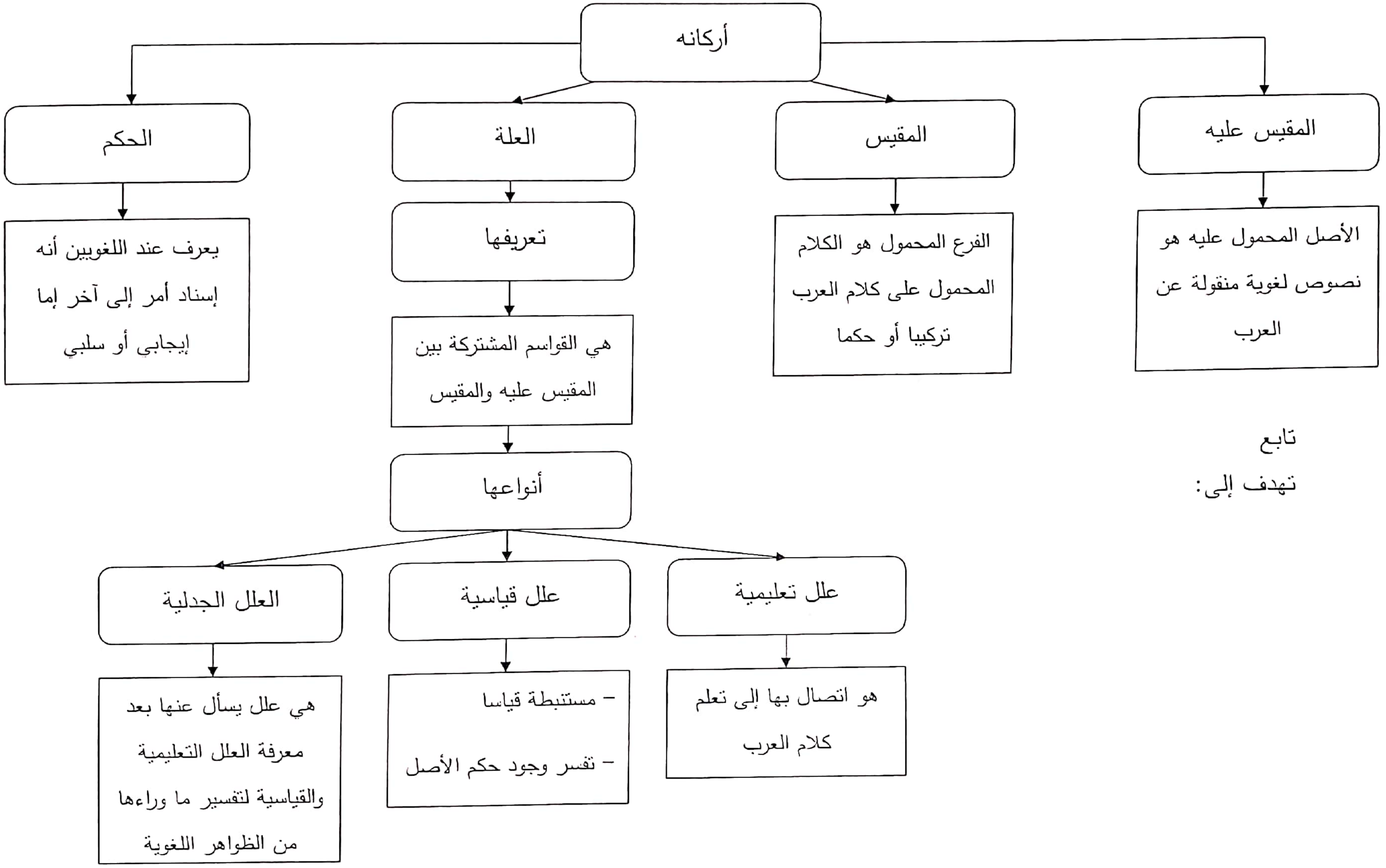
1- نموذج خريطة مفاهيمية للدرس:

محاضرة القياس النحوي وأركانه

نتناول مفاهيم بعض المصطلحات الأساسية للتعلم تهدف إلى:

السماع هو ما نقل من الكلام العربي القديم الأصل سواء أكان هذا الكلام شعرا أم نثرا ولكن الشرط أن يكون هذا الكلام منقولا نقلا صحيحا خاليا من النقل وإن السماع هو الكلام الذي ثبت قوله عند العرب القدامى ولعل أهم ما ثبت هو القرآن الكريم الذي أتركه الله بلغة العرب ...





تابع

تهدف إلى:

2- نموذج مصطلحات المفتاحية المستخرجة من المعاجم المتخصصة أو المراجع:

- **علم الكلام:**

علم الكلام يعرف أيضا باسم علم التوحيد وعلم الفقه الأكبر وعلم الأسماء والصفات ويعد أيضا إلى جانب علم أصول الفقه وفي بعض مسمياته علم النظم والاستدلال.

وسمي بذلك لقيامه على القول بوجوب النظم العقلي عند كثير من المتكلمين واشتغاله بآليات الاستدلال العقلية.

مثل ما عرفه الفارابي « بأنه ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحمودة التي صرح بها واضح الملة وتزييف كل ما حالفها بالأقاويل ».

- **الأحكام النحوية:**

تجري هذه المهمة في العديد من الدراسات ولاسيما الدراسات المبنية على الانتهاك. فيطلب عادة من الأشخاص إعطاء الأحكام من حيث مقبولية جملة ما أو عدم مقبوليتها سواء أكان القرار نحويا ومرتبطا باللفظ أم كان معنويا ومرتبطا بالدلالة.

وغالبا ما تستخدم مثل هذه المهمة للتأكد من كون الأشخاص يقرؤون الجمل بانتباه وأنهم يميزوها عن الجمل غير المقبولة بالطريقة التي يوقعها الشخص المجرب عليه.

3- نموذج لنص تطبيقي محلل بلغة وأسلوب خاص: نموذج لتحليل النص:

1. الإطار العام للنص:

يتحدث النص عن أسبقية قواعد النحو في وجود علم النحو ويندرج النص ضمن مباحث أصول النحو.

2. المصطلحات الواردة في النص:

- السليقة: سجية.

استرسل في الكلام على سليقته.

سُلِقَ على سليقة معينة: صيغ عليها، يتكلم بالسليقة عربي بالسليقة: ينطق بالكلام صحيحا من غير تعلم.

- ضمني: اسم منسوب إلى ضمن (سِف) ما تنطوي عليه القضية دون التصريح به.

إذن ضمني: موافقة غير صريحة لأداء عمل، شرط ضمني: شرط ملازم أو مرتبط بآخر.

- الاستدلال:

هو عملية استخراج جواب أو نتيجة بناء على معلومات معروفة مسبقا وقد تكون صحيحة أو خاطئة.

3. الشرح والتمثيل:

يقول محمد الطنطاوي في مؤلفة « نشأ النحو في العراق أي في صدر الإسلام، لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرج به التطور تماشيا مع سنة الترقي، حتى كملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى، لا في نشأته ولا في تدرجه ».

نشأ علم النحو في بداية الأمر بسيطا شأنه شأن العلوم الأخرى، وقد لاقى استحسانا لدى الناس، فأقبلوا على دراسته والاستفادة منه لتجنب آفة اللغة التي أصابت ألسنتهم، لاسيما الشعوب الأعجمية لأسباب التي ذكرت سابقا، إضافة إلى رغبتها في رفع شانها بين العرب، فأخذت هذه الشعوب في دراسته والتزود من علمه حتى نبغ منهم الكثير من العلماء الذين عكفوا على دراسته اللغة والتدوين والتأليف إلى الحد الذي أطلق عليه في فترة من الزمن علم الموالي وفي العصر الأموي كان هذا العلم يتطور ويتوسع سريعا حتى اكتمل ونضج، وما إن بدأ العصر العباسي حتى أصبح علما متنقلا يدرس على نطاق واسع بين العراقيين في مدينتي البصرة والكوفة وقد مر هذا العلم في نشأته كسائر العلوم الأخرى بأثوار عدة.

4. إبداء الرأي ووجهة النظر:

وأكتفي منها من وجهة نظري أن معرفة علم أصول النحو لم يتوفر عليه النحاة بالتدوين فيه رأسا منذ القديم وقد أدى إلى بعض العرب لاشتغال على الحكام لظهور علم النحوي.

5. الخلاصة:

في الختام عن النحو العربي، يعتقد الكثيرون بأن النحو معقد ولا يستطيع البعض فهمه لأنه يحتوي على قواعد صيغته ولا يستطيعون فهمها لذلك قام العلماء بالتركيز والحفظ قواعد النحو لحفظ عراقة اللغة العربية.

4- نموذج لبطاقة قراءة كتاب تم الاطلاع عليه:

01	تاريخ الاصدار: 01 يناير 1997	
	مؤلف: سعيد الأفغاني قسم: اللغة العربية الناشر: جامعة البحث الصفحات: 271 صفحة	
	تاريخ الإنشاء: 19 نوفمبر 2014	
	محاضرات الأربعة	مادة هذا الكتاب هي محاضرات الأربعة دونها الأفغاني لطلاب كلية الآداب في (الاحتجاج والقياس والاشتقاق والخلاف)...
	ملاحظات	شرح منهاج النحو والصرف على وجه ينسجم فيه في الجملة وهو منهاج التفسير والحديث وعلوم البلاغة وفقه اللغة وبالرجوع إلى منهاجه في الشرح نجد أنه أثر.